للدراسات والترميم ـ ش.ذ.م.م
مؤسسة للبحث . النشر . التكوين والترميم
حي11ديسمبر1961، رقم 63، بابا حسن، الجزائر
Email: administration@tourathouna.org

المؤتمر الدولي
حماية وحفظ التراث في العالم العربي:
الواقع، التحديات والآفاق

باراداييس بالاس ـ الحمامات ـ تونس 27-28 افريل 2024

وثيقة ميثاق

ل هيئة خبراء التراث في العالم العربي

(للعرض على المؤسسات والمراكز والشخصيات الأكاديمية والمختصة في التراث)

و على المؤتمر الدولي (لحماية وحفظ التراث في العالم العربي: الواقع، التحديات والآفاق)،

واقع التراث الثقافي والطبيعي ،خصوصيته

أسس العمل الجماعي لحماية، حفظ، وترقية

التراث في العالم العربي

اعداد/ الاستاذ الدكتور/ طارق نازل

خبير الترميم وعميد كلية البردي الأسبق جامعة عين شمس مصر، ورئيس لجنة الترميم بهيئة خبراء التراث في العالم العربي وعضو خبير باللجنة العلمية الدولية للآثار الحجرية بالإيكوموس

مراجعة/ المعماري/ هادف سالم

منسق هيئة خبراء التراث في العالم العربي

مقدمة:

تشكل الممتلكات الثقافية رمزًا وهويةً وتاريخًا للشعوب، وتحتل مكانة مهمة في الوعي الإدراكي، بل وحتى اللاوعي عند كل شعب، لا سيما الشعوب العربية التي تتأصل في نفوسها التقاليد والأخلاق والأعراف، ويشكل الدين وجدانها وضميرها، لذلك فإن أي اعتداء على هذه الممتلكات يعتبر اعتداء على كرامة الشعوب كافة وعلى تاريخها العريق.

بناءً عليه؛ نقدم دراسة موجزة عن الوضع الراهن في منطقتنا العربية في السياق العالمي المحيط، نلقي من خلالها الضوء على تحديد بعض المفاهيم الخاصة بالممتلكات الثقافية طبقًا لبنود القوانين الدولية، حتى يتسنى لنا تحديد التهديدات المحيطة بها وكيفية حمايتها، مع إلقاء بعض الضوء على بعض الأمثلة من عالمنا العربي ومحيطه لفهم واقعنا، وتحدياتنا وآفاقنا نحو تحقيق مستقبل أفضل لتراثنا الفريد.

يقصد "بالممتلكات الثقافية" بحسب المادة الأولى من اتفاقية ١٩٥٤م تلك الممتلكات المنقولة أو الثابتة التي تتمتع بحد ذاتها بقيمة فنية أو تاريخية أو بطابع أثري، وكذلك المباني والممتلكات المخصصة بصفة رئيسية وفعلية لحماية وعرض الممتلكات الثقافية، والمراكز التي تحتوي على مجموعة كبيرة من الممتلكات الثقافية وكذلك الآثار التاريخية والأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب إضافةً إلى الممتلكات الثقافية المرتبطة بالمواقع الطبيعية.

وكما حددت المادة ٥٣ من البروتوكول الأول لاتفاقية جنيف لعام ١٩٧٧م والمادة ١٦ من البروتوكول الثاني الممتلكات الثقافية بأنها الآثار التاريخية والأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب. ومن الملاحظات المهمة هنا أن استعمال عبارة "الشعوب" تم استخدامه بدلًا من "الدول" وذلك لأن كثير من التراث لا سيما الإسلامي يتجاوز حدود البلد الواحد كحال مدينة القدس الشريف مثلًا.

وبناءً عليه؛ فإن الاعتداء على الممتلكات الثقافية لشعب ما؛ لا يشكل اعتداءً عليه وحده بل اعتداء على كل شعوب العالم جميعًا، ومن هنا نصت اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح عام ١٩٥٤م على أن "الأضرار التي تلحق بممتلكات ثقافية يملكها أي شعب كان، تمس التراث الثقافي الذي تملكه الإنسانية جامعة، فكل شعب يساهم بنصيبه في الثقافة العالمية"، لذلك فإن المحافظة على التراث الثقافي مهمة ومسؤولية الشعوب الإنسانية كلها، ولكون هذا التراث الثقافي يمثل قيمة إنسانية وثقافية عظيمة لجميع شعوب العالم فإنه ينبغي أن يحظى بحماية دولية.

وتبرز أهمية خاصة لحماية الممتلكات الثقافية في المنطقة العربية التي تشكل خزانًا قيمًا لهذه الممتلكات، حيث أنها من الناحية الأولى؛ هي المنطقة التي انبعثت منها الشرائع السماوية اليهودية والمسيحية ونزل فيها الدين الإسلامي، وقامت على أرضها الحضارات العريقة منذ فجر التاريخ، ولأنها تعاني من نزاعات حربية مستمرة ومدمرة ذات طابع داخلي أو دولي من الناحية الأخرى.

ففي فلسطين المحتلة؛ تأتي النتائج المؤسفة المدمرة للعمليات العسكرية الإسرائيلية المتكررة عليها وخصوصًا في الأعوام ١٩٨٧، ٢٠٠٠، ٢٠٠٨، ٢٠١٤، ٢٠٢١م وآخرها عقب عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣م والتي امتدت إلى عام ٢٠٢٤م لتؤكد على أن القانون الدولي (الإنساني؟!) لم يكن محترمًا يومًا ما من قِبَل القوى الغاشمة، وخصوصًا القواعد والأعراف التي تحمي الممتلكات الثقافية والدينية، إذ تشير التقديرات إلى أن عددًا كبيرًا جدًا من المواقع والممتلكات الأثرية المسجلة قد دُمرت وكذلك الأمر بالنسبة إلى أماكن العبادة. ولأن الآثار والتراث هما ذاكرة الأمة، فالاحتلال تعمد نسف كل ما له علاقة بالتراث الفلسطيني، عبر تدمير ونهب وسرقة الآثار والمواقع التراثية، لمحو أي شيء له صلة بتاريخ الشعب الفلسطيني، وقطع الصلة بين الفلسطينيين وأرضهم، منتهكًا بذلك كل القوانين التي تمنع استهداف المواقع الأثرية خلال فترات الحروب والنزاعات، خاصة خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، والذي كشف فيه الاحتلال عن وجهه القبيح ومخططه الأسود لطمس الهوية الفلسطينية عبر توسيع حجم الاستهداف للمواقع الأثرية والتراثية في القطاع. ولأن ارتكاب هذه الانتهاكات أثناء النزاعات المسلحة تعتبر في القانون الدولي هي جرائم حرب، طبقًا للبروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي ١٩٩٩م، فإن المحكمة الجنائية صنفت على هذا الأساس بعض المتهمين بالتعدي على الممتلكات الثقافية في حرب يوغوسلافيا السابقة بأنهم من مرتكبي جرائم الحرب.

إن النتائج الخطيرة التي تنتج عن العدوان على الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة قد تهدد، في بعض الأحيان وجود شعب بأكمله، حيث أن هناك ربط وثيق وعلاقة وطيدة بين الوجود البيولوجي والوجود الثقافي لشعب ما، فالإبادة الثقافية كانت في الأصل مدرجة في مشروع اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها (١٩٤٨م)، الذي أعد آنذاك من قِبَل الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك في المشروع الذي أعد من قبل اللجنة الخاصة بالإبادة، وهذه الإبادة تشمل كل عمل يتم اقترافه مع سبق الإصرار والتعمد، بهدف تدمير اللغة أو الدين أو الثقافة لمجموعة من البشر، كتدمير المكتبات والمتاحف والمدارس والممتلكات الثقافية وأماكن العبادة أو منعهم من استخدامها.

وبالرغم من أن الشعوب الحرة قامت بعمل عدة محاولات من أجل اعتبار هذه الجريمة، أي جريمة الاعتداء على الممتلكات الثقافية، جريمة إبادة جنبًا إلى جنب مع جريمة الإبادة الجسدية أو البيولوجية، حيث أن هذه

الجرائم ترتبط ببعضها البعض، إلا أن القوى المستبدة في العالم للأسف، عملت كحائط صد حائل بين الشعوب الحرة ومطلبها، واقتصرت الأعمال التي تشكل جريمة إبادة على الإبادة الجسدية والإبادة البيولوجية، حتى تستمر تلك القوى الاستعمارية في نهب وتخريب آثار الشعوب دونما محاسبة أو عقاب! وذلك بالرغم من أن محاولة طمس التاريخ عبر تدمير ونهب الممتلكات الثقافية قد يكون أخطر بكثير من احتلال الأرض، **"فالأرض تُحَرر يومًا ما، بينما تدمير تراث الشعوب يذهب بهويتها إلى الأبد"**.

ولإلقاء الضوء على التهديدات التي تحدق بالممتلكات الثقافية والطبيعية في دول المنطقة العربية ومحيطها، نسوق أمثلة مختارة من التراث المتضرر والمهدد بالخطر، كي نوضح من خلالها واقعها، وتحدياتها وآفاق مستقبلها في ظل العولمة والظروف الإقليمية والدولية الراهنة:

التراث الفلسطيني

وفقًا لآخر إحصاء صدر عن المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، في فبراير ٢٠٢٤م - أي قبل شهرين تقريبًا من عقد هذا المؤتمر، مما يعني أنها ليست الإحصائية النهائية لما خلفه هذا العدوان، بخلاف المواقع التي تم تدميرها في المواقع التي لم يتمكن المختصين من الوصول إليها عند عمل هذا الإحصاء مثل خان يونس، والتي سيتم رصدها بعد انسحاب الاحتلال الإسرائيلي منها مدحورًا بإذن الله تعالى- فإن الاحتلال دمر عدد ٢٠٤ من الممتلكات الثقافية؛ منها عدد ١٩٥ مبنى تاريخي، وعدد١٠ مساجد وكنائس أثرية وتاريخية، مثل الجامع العمري في جباليا، والذى يُعتبر أقدم وأعرق مسجد في شمال غزة، حيث يرجع تاريخ انشائه إلى الفترة المملوكية، ومسجد عثمان قشقار الأثري شرق مدينة غزة، والذي تم تشييده عام ٦٢٠ للهجرة، والذي بالرغم من صغر مساحته، إلا إنه يعتبر من أقدم المساجد الأثرية في قطاع غزة، وهو موجود في حي الزيتون شرق مدينة غزة مجاورًا للمسجد العمرى الكبير، ومئذنة مسجد المحكمة في الشجاعية، وهو بناء مملوكي بُنى في الأصل ليكون مدرسة وذلك عام ١٤٥٥م، والذي كان قد تم استهدافه مسبقًا في حرب سنة ٢٠١٤م على غزة، ومسجد الظفري دمري في حي الشجاعية بغزة، علمًا بأنه قد تم استهدافه أيضًا مسبقًا من قوات الاحتلال في حرب سنة ٢٠١٤م، ومثل الكنيسة البيزنطية، وهي كنيسة أثرية تقع في جباليا وتعود إلى العصر البيزنطي، حيث تم تشييدها عام ٤٤٤م زمن الإمبراطور ثيودوسيوس الثاني، وتتميز بأرضيات الفسيفساء والزخارف النباتية والحيوانية والأشكال الهندسية الرائعة، إضافةً إلى تدمير دير سانت هيلاريون "تل أم عامر"، والذى يعتبر من أهم الممتلكات الأثرية في غزة وهو مدرج منذ عام ٢٠١٢م على لائحة اليونسكو للتراث العالمي، وتل المنطار الأثري على أطراف مدينة غزة، وموقع تل السكن الأثري في مدينة الزهراء، وعدد ١٢ متحف، منها متحف القرارة في محافظة خان يونس، ومتحف رفح، ومتحف قصر الباشا الأثري أو قصر آل رضوان، وهو مشيد على الطراز المملوكي، ويعد النموذج

الوحيد المتبقي للقصور في قطاع غزة، ويقع في حي الدرج بالطرف الشرقي من البلدة القديمة لمدينة غزة، وكان يستخدم كمتحف رسمي لمدينة غزة وكان يحتوى على الكثير من القطع الأثرية المهمة. إضافة إلى المقبرة الرومانية القديمة، وهي مقبرة أثرية في شمال غزة على أراضي بلدية جباليا، على بعد ٧٥٠م من البحر، في مكان يسمى "أرض المحاربين"، والتي تعود إلى الحقبة الرومانية القديمة الواقعة بين القرنين الثاني والرابع بعد الميلاد، إضافة إلى عدد من البيوت والمدارس التاريخية مثل بيت السقا، وهو بيت تاريخي يعود لفترة الحكم العثماني لفلسطين، وقد تم بناؤه عام ١٦٦١م في عهد السلطان محمد الرابع، والمدرسة الكاملية في البلدة القديمة بغزة، كما تعمد الاحتلال الصهيوني قصف الأضرحة التذكارية مثل مقام الخضر في دير البلح، وكذلك النصب التذكارية في الميادين العامة على طول شارع الرشيد من مفترق السودانية شمال غزة حتى جسر وادي غزة، كما قام بتجريف وتدمير حديقة الجندي المجهول في حي الرمال والنصب التذكاري الشهير فيها، كذلك دمر تمثال العنقاء في قلب ميدان فلسطين في غزة الذي يشير إلى شعار مدينة غزة، إلى جانب استهداف المجسم الفني (الحروف) في منطقة تل الهوى، وتدمير النصب التذكاري لصرح الشهداء الستة في مخيم جباليا، وتدمير وسرقة التمثال الحديدي (حصان جنين) الذي صنعه النحات الألماني وماس كبلبر. كما استهدف العدوان أكثر من ١٠٠ مدرسة وجامعة تم تدميرها كليًا، و٢٩٥ مدرسة وجامعة تم تدميرها بشكل جزئي، حيث ذكر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، أن الجيش الإسرائيلي في ١٧ يناير ٢٠٠٤م قام بنشر مقطع فيديو يوثق تفجيره ونسفه لحرم جامعة "الإسراء" الرئيسي جنوب مدينة غزة، بعد أكثر من شهرين من احتلال حرم الجامعة واستخدامه لها كقاعدة عسكرية لآلياته ومركزًا لقنص المدنيين ومعتقلًا مؤقتًا للتحقيق مع المدنيين، حيث أن عملية التدمير المذكورة طالت مقر المتحف الوطني الذى أسسته جامعة الإسراء منذ سنوات، ويعد الأول من نوعه على مستوى الأراضي الفلسطينية، وقد ضم بين جنباته أكثر من ثلاثة آلاف قطعة أثرية نادرة، وقالت الجامعة في بيان صادر عنها أن قوات الجيش نهبت تلك القطع قبل نسف مبنى المتحف. واستهدف القصف الإسرائيلي مبنى "الأرشيف المركزي" التابع لبلدية غزة، الذي أقيم في مبنى قديم بعد ترميمه وتأهيله سنة ١٩٩٧م، مما أصابه بالتدمير والحريق، الأمر الذي أدى إلى فقد آلاف الوثائق التاريخية التي يزيد عمرها عن ١٠٠ عام، وعدد ٢٥٠٠٠ كتاب تقريبًا بعدة لغات عالمية. ولم تسلم المراكز الثقافية أيضًا من قصف الاحتلال، حيث تم قصف مركز رشاد الشوا الثقافي، وهو أكبر مركز ثقافي في قطاع غزة، ويحتوي على وثائق وكتب ومخطوطات تاريخية، وكان مركزًا للقيام بالعديد من الأنشطة، من تعليم وتدريب ومؤتمرات ومعارض وعروض مسرحية وسينمائية، ومبنى المركز بحد ذاته تحفة معمارية أُنشئ سنة ١٩٨٥م، وتم ترشيحه لجائزة أغا خان المعمارية الدولية.

والجدير بالذكر أنه في ٢٣ يناير ٢٠٢٤م، اعترفت منظمة "عمق شبيه" الإسرائيلية المختصة بشؤون الآثار، أن حرب إسرائيل على غزة أدت إلى تدمير مئات المواقع الأثرية والتاريخية داخل القطاع، مؤكدة

أنه لا يُسمح لدولة إسرائيل بالاستيلاء على قطعة واحدة من الآثار الموجودة في غزة، والتي تعود ملكيتها لشعب غزة.

وطبقًا للقانون الدولي ومواثيق اليونسكو فإن الجهات الدولية كان من المفترض أن تتدخل لحماية هذا الجزء المهم من ذاكرة الحضارة العالمية، فالكنائس والمساجد في فلسطين لا تُقدر بثمن، إذ أن كنيسة القديس برفيريوس تُعد ثالث أقدم كنيسة في العالم، والتي تعود إلى الفترة البيزنطية، حيث شيدت في القرن الخامس، والمسجد الذي سُميت باسمه غزة (بغزة هاشم) بالتاريخ هو المسجد المدفون فيه السيد هاشم بن عبد مناف جد الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو يقع في حي الدرج، لذلك فإن استهداف هذه المواقع هو اعتداء على الذاكرة الإنسانية بمختلف شرائعها السماوية، وليس فقط انتهاك للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وبالتالي تقع مسئولية كبيرة على المنظمات الدولية من أجل حماية هذه الممتلكات الثقافية المادية وغير المادية.

وطبقًا للتقرير الحقوقي الصادر في ٢٢ يناير ٢٠٢٤م عن المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، فإن إسرائيل تنتهك على نطاق واسع قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لا سيما اتفاقيات جنيف، ومعاهدة لاهاي الدولية المتعلقة بحماية الإرث الثقافي، من خلال شنها لهجمات عسكرية ممنهجة ضد الأماكن والآثار التاريخية أثناء عدوانها المتواصل منذ السابع من أكتوبر على قطاع غزة، وأشار التقرير إلى قلقه البالغ إزاء التقارير الواردة عن احتمالية استيلاء المحتل الإسرائيلي على آلاف القطع الأثرية النادرة من قطاع غزة، بما قد يرتقي إلى جريمة حرب حسب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وذكر المرصد أيضًا في تقريره أن "إيلى أسكوزيدو" رئيس سلطة الآثار الإسرائيلية، نشر مقطع فيديو يظهر جنود الجيش الإسرائيلي في موقع يضم المئات من القطع الأثرية الفلسطينية داخل غزة من دون أي توثيق أو تسجيل أو إحصاء أو حتى تحديد للوجهة التي تم نقلها إليها، بينما في مطلع نوفمبر ٢٠٢٣م تواردت إفادات للمرصد بشأن شبهات تعرض موقع "تل أم عامر" ودير القديس هيلاريون لعمليات سرقة ممنهجة من الجيش الإسرائيلي، والتي قد طالت كل ما يتم استخراجه من قطع أثرية في هذا الموقع الأثري والذي كان يُعد أحد أقدم الأديرة في فلسطين.

وقد ذكر ممثلون عن اتحاد المؤرخين العرب، حدوث سطو من قِبَل الاحتلال على مخازن للآثار الفلسطينية تحتوي على قطع أثرية ترجع إلى العصور اليونانية، الرومانية، البيزنطية والإسلامية، مثل مئات الجرار والأواني الفخارية، والأدوات الأثرية المختلفة، نقلها جنود الاحتلال إلى أماكن مجهولة داخل دولة الاحتلال،

وهو ما يسير في سياق عملية السطو الممنهج على التاريخ الفلسطيني، والعمل على استبداله بروايات اسرائيلية كاذبة ومزيفة لتهويد الهوية الوطنية الفلسطينية العربية والإسلامية، وهو استكمال لعمليات السرقة التي تمت قبل عام ١٩٤٨م وصولاً لعام ١٩٦٧م، ونقل آثار من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اسرائيل، ومنها حفريات دوثان، والآثار التي نهبها موشى ديان والتي لازالت معروضة في المتاحف الإسرائيلية حتى الآن، إضافة للمخطوطات التي نهبت من القدس وغزة والتي بقى منها ٤٠٠٠ مخطوط في المسجد الأقصى، و١٧٠ مخطوط في غزة تقريبا.

التراث العراقي

يُعتبر العراق ذاكرة التاريخ في العالم القديم، حيث يحتوي على أكثر من نصف مليون موقع أثري ومعلم تاريخي وحضاري، وقد تم الاعتداء الأمريكي والبريطاني على ممتلكاته الثقافية بشكل منهجي بهدف محو تاريخه وحضارته وسرقة ونهب آثاره الفريدة. ومن وصمات العار في جبين الإنسانية الغربية الكاذبة فقد استُخدمت أكثر من سبع مواقع أثرية مهمة كقواعد عسكرية!!! حيث عمدت تلك القوات الى إقامة قواعد لها في داخل أهم المواقع الأثرية، شمال العراق وجنوبه، فأنشأت قاعدة عسكرية في موقع آثار بابل التي يعود تاريخها إلى ٢٣٠٠ عام قبل الميلاد، وجرفت بعض أراضيه لاستخدامها كمهبط للمروحيات العسكرية. وأقامت قاعدة أخري قرب زقورة أور، التي يعود تاريخها إلى ٣٨٠٠ قبل الميلاد، ومثلها في الحضر والنمرود وغيرهما.

وقد ذكر تقرير نشره موقع The Cradle إن الغزو الأمريكي للعراق قد مهد الطريق للنهب والتدمير المنهجي لعدد لا يحصى من القطع الأثرية والمخطوطات القديمة، كاشفًا أن إسرائيل لعبت دورًا مهمًا في السرقة المستمرة والتهريب العالمي لهذه العناصر، وقد أعلنت وزارة الثقافة العراقية منذ فترة، نجاحها في استرداد عدد ٢٣ ألف قطعة أثرية كان قد نُهب معظمها إبان الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، وذلك في محاولة لطمس الهوية الحضارية للعراق، في وقت لا تزال تعجز فيه بغداد عن استرجاع الأرشيف اليهودي الذي وصلت أجزاء منه إلى تل أبيب!!!

ويقول التقرير إنه في ١٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٣م ضربت الدبابات الأمريكية، بعد احتلالها بغداد، طوقاً حول مبنى وزارة النفط العراقية، ومبنى المخابرات، والمتحف الوطني، ومع الانفلات الأمني، وانتشار عمليات النهب، شددت القوات الأمريكية الطوق على مبنيي النفط والمخابرات، فيما تركت أبواب المتحف الوطني على بعد أمتار قليلة منهما، عرضة لنهب مافيا الآثار التي أفرغت المتحف من معظم محتوياته!!!

ويعود إنشاء المتحف الوطني العراقي إلى عام ١٩٢٤م، ويقع في منطقة العلاوي وسط بغداد، ويحوي قطعاً أثرية ثمينة من حضارات بلاد ما بين النهرين، السومرية، البابلية، الآشورية، الأكدية والكلدانية والساسانية، وهو يمثل أهم مجمع للآثار العراقية، حيث يضم آلاف القطع الأثرية والمخطوطات النادرة، بينما لا توجد إحصاءات رسمية عن عدد الآثار المسروقة من المتحف عام ٢٠٠٣م، والذي تتحمل فيه القوات الأمريكية المحتلة مسؤولية مباشرة وغير مباشرة في سرقة محتوياته.

ونقل تقرير موقع The Cradle عن مصدر مسؤول في وزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية، طلب عدم الافصاح عن اسمه، قوله إن القوات الأمريكية، منذ عام ٢٠٠٣م حتى مغادرتها عام ٢٠١١م، قد وفرت وأمنت الحماية لفرق اسرائيلية للتنقيب في المواقع الأثرية العراقية، خصوصاً في بابل وأور!!!

وقد ذكرت تقارير عراقية سرقة نحو (١٢٠٠٠٠) قطعة أثرية من العراق بين عامي ٢٠٠٣م و٢٠١٧م، تم السطو على القسم الأكبر منها ابان غزو العراق، منها ما كان في غرفة سرية في القاعة الحضرية للمتحف المخصصة لحفظ الحلي الأثرية النفيسة والأختام النادرة، فيما يتحمل تنظيم داعش مسؤولية سرقة مقتنيات متحف الموصل شمال البلاد والمواقع الأثرية في المناطق التي سيطر عليها بعد عام ٢٠١٤م، ومعظم الآثار العراقية المنهوبة هُربت إلى أمريكا وأوروبا بالاتفاق مع مافيا الاتجار بالآثار.

هذا فقط مجرد أمثلة من التعديات على الممتلكات الثقافية في المنطقة العربية، أما فيما يختص بمحيطها فالقارة السمراء لكونها كانت هدفًا للقوى الاستعمارية عبر عقود طويلة، مما جعل تراثها عرضة للنهب والسلب.

التراث السوري

صدر عن مؤسسة غيردا هنكل الألمانية وجمعية حماية الآثار السورية في فرنسا تقريرًا عن أحوال المتاحف الأثرية في سوريا بين عامي ٢٠١١م و٢٠٢٠م، حيث تم فيه عمل توثق للأضرار الفادحة التي تعرض لها التراث المادي السوري العريق، والمتاحف التي تحفظ تراثها المنقول. وقد رصد التقرير تعرض عدد ٢٩ متحفاً ودار عبادة لأضرار مختلفة بسبب العمليات العسكرية وعمليات القصف الجوي والأرضي، بينها متاحف معرة النعمان وتدمر والرقة التي تعرضت لأضرار جسيمة.

كما سجل التقرير عمليات النهب الواسعة التي تعرضت لها مواقع أثرية سورية، راصداً سرقة عدد ٤٠ ألفًا و٦٣٥ قطعة أثرية من المتاحف والمخازن ودور العبادة منذ عام ٢٠١١م، بينما أكد التقرير أن هذا الرقم

يشمل فقط المتاحف ودور العبادة الـ ٢٩ فقط التي تعرضت للنهب، في حين لم يؤخذ بعين الاعتبار عدد ١٠ آخرين من المتاحف ودور العبادة التي تعرضت أيضًا للنهب والتي لم يعرف عدد القطع المنهوبة منها.

ولا يشمل هذا الرقم كذلك آلاف القطع غير المسجلة في قوائم ودفاتر عدد ١٩ متحفًا تعرضت لعميات نهب وسرقات، كما لا يشمل عشرات الآلاف من القطع التي نهبت من المواقع الأثرية السورية خلال عمليات الحفر والتنقيب العشوائي منذ ٢٠١١م، في مواقع ماري ودورا أوروبوس وموقع الشيخ حمد في محافظة دير الزور وتل صبي أبيض وحمام التركمان في الرقة وتل عجاجة والفخيرية في محافظة الحسكة وأفاميا في الشمال في محافظة حماه وموقع إيبلا، إضافة إلى تعرض العشرات من المواقع في منطقة عفرين شمالي حلب إلى أعمال النهب، وكذلك في محافظة درعا مثل تل الأشعري.

كما أن الكثير من المباني الأثرية خاصة في مدينة تدمر مثل معبد بل وبعلشمين وبعض المدافن البرجية أو المصلبة وقوس النصر تعرضت للتدمير، إضافة إلى خسارة جزء كبير من التراث الثقافي في مدينة حلب القديمة التي تم ضمها لقائمة مواقع التراث العالمي في عام ١٩٨٦م ، حيث أدى القصف إلى تدمير جزء كبير من التراث الثقافي في المدينة القديمة، ومن أبرز المباني العريقة التي تضررت بها، الجامع الأموي، حيث تعرضت المئذنة لضرر بالغ في عام ٢٠١٣م، حيث انهارت بشكل كلي، وتعرضت كذلك جدران المسجد الخارجية، الشرقية منها والشمالية الشرقية، ومدخل الجامع في الجهة الشمالية الغربية، كما تعرض المنبر الخشبي للسرقة. أما الجامع والمدرسة الخسروية، فقد تعرضا للدمار نتيجة لتفجير أحد الأنفاق الموجودة في المنطقة. أما مسجد السلطانية، الذي تم بناؤه في القرن الثاني عشر، فلحقت به أضرار تمثلت في حدوث شقوق في قوس باب المدخل الرئيسي، بالإضافة إلى أضرار لحقت بمدخله، وذلك بخلاف المئذنة المملوكية. كما أن جامع الأطروش، وهو من الآثار المملوكية المهمة، الذي يعود تاريخه للقرنين الرابع عشر والخامس عشر قد تأثر بأضرار متفاوتة، وكذلك تعرض القسم العلوي من مئذنته للتدمير.

أما عن الخسارة في المتاحف فقد تمثّلت بشكل رئيسي في سرقة الرُقُم المسمارية (ألواح مسمارية محفورة عليها كتابات) والتي تم كانت اكتشافها في موقع إيبلا، والتي كانت محفوظة في مخازن آمنة تحت أرض متحف إدلب (أكثر من ٢٢٠٠ رقيم) بالإضافة إلى حوالي ٧٥٠٠ قطعة أثرية مختلفة، حيث تعرض أكثر من نصف هذه القطع الأثرية وأكثر من ثلثي الرقم المسمارية في متحف إدلب للسرقة من قبل الفصائل المسلحة في مارس ٢٠١٥م. بينما تعرض متحف الرقة إلى السرقة، وتمت سرقة ٥٢٨ قطعة أثرية كانت محفوظة في البنك المركزي من قِبل تنظيم داعش، الذي سرق ودمر جزء كبير من القطع الأثرية في هذا المتحف بعد سيطرته على المدينة. وبالرغم من جهود الدولة السورية للحفاظ على مقتنياتها الأثرية الا أنها لم تتمكن من إخفاء سوى حوالي ١٠٩٧ قطعة أثرية من أصل ما يقارب ٥٨٠٠ قطعة في غرفة سرية في

الطابق الثاني من خلال بناء جدار وهمي، وبقيت محمية طيلة سيطرة تنظيم داعش على المدينة، كما تم إخفاء العشرات من لوحات الفسيفساء تحت الأرض في منطقة هرقلة بجوار المدينة. وقد تضررت أجزاء من جدران المتحف الوطني الواقع في شارع البارون، وكذلك مبنى القصر العدلي (السراي) الموجود في محيط قلعة حلب، الذي انهار جزء كبير منه.

أما الخانات والأسواق التي تعود بتاريخها إلى الفترة الممتدة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، فقد قضتّ الحرائق على الأجزاء الخشبية لجميع المحلات التجارية في الأسواق القديمة ومنها سوق الزرب، وسوق الدراع وسوق اسطنبول وغيرها، وكذلك الخانات التي تتوسط تلك الأسواق، ومنها خان الفرابين والحبال. كما تعرض خان الشونة، الواقع في واجهة مدخل قلعة حلب، لحريق وكذلك مبنى البيمارستان الأراغواني، حيث حُرقت أجزاء منها.

وأما بالنسبة للبيوت التي تعرضت للدمار والخراب، فأهمها بيت أجقباش الذي كان قد تحول إلى "متحف التقاليد الشعبية "في سنة ١٩٨١م وهو يعود للقرن الثامن عشر، حيث تعرض سقف الإيوان للدمار بشكل أساسي، وكذلك بيت غزالة حيث تضررت زخارفه في أجزاء كبيرة منها، وطال الضرر الحمامات التاريخية مثل حمام باب الأحمر، وحمام سوق الغزل، وحمام يلبغا الناصري.

التراث اليمني

تأتي قيمة اليمن التاريخية؛ من كونها أرضاً ازدهرت عليها حضارات مختلفة امتدت لأكثر من أربعة آلاف عام، وبها شواهد وآثار على الحقب المختلفة التي مرت على أرضه، منها السدود والقصور والمعابد والأسوار والتماثيل والمساجد والقلاع والحصون وغيرها. يُعد اليمن من أغنى دول المنطقة بالآثار والتراث الثقافي والتاريخي والمعماري، كما يمتلك أربعة مواقع مدرجة على قائمة التراث العالمي، هي: جزيرة سقطري ومدن صنعاء القديمة، شبام حضرموت، وزبيد القديمة، وقد وُصِف التراث الثقافي اليمني من مسؤولي اليونسكو بأنه تراث فريد من نوعه، حيث يعكس قرون تبادل الفكر والحوار الإسلامي الثري.

خضعت المواقع الأثرية والتاريخية اليمنية للقصف والتدمير الممنهج من قبل العدوان الأمريكي على مدى السنوات الماضية، سواء في العاصمة صنعاء أَو بقية المدن الأُخرى، حيث تم إصابة وتدمير عدد ١٠١ موقع ومعلم أثري، كما استخدمت المواقع الأثرية كمواقع عسكرية من قبل أطراف الصراع، كما تم قصف متحف ذمار الإقليمي، حيث كان بداخله ١٢٤٠٠ قطعة أثرية معروضة، مما عرضها للتدمير وجعل بعضها عرضة للسرقة. أكدت التقارير سرقة مقتنيات أثرية من متحف ظفار في إب، والتي يعود بعضها إلى عهد

الدولة الحميرية التي حكمت اليمن بين عامي ١١٥ قبل الميلاد و٧٥٢ بعد الميلاد، منها ختم لأحد الملوك الحميريين، وأحد النقوش الذي يوثق حقبة من تاريخ اليمن القديم، وكثير من القطع الأثرية المهمة، بالإضافة إلى اختفاء ٦٠ ٪ من مقتنيات المتحف الوطني بصنعاء.

تعرضت مدينة صنعاء القديمة للقصف عدة مرات، وتأثرت معالمها القديمة ومساجدها وحمّاماتها ومبانيها المشيدة بالطوب الطيني، ونوافذها المميزة بشكلها المحدب وأُطُرها المصنوعة من الجبس، نتيجة هذا القصف، كما تعرضت المدينة القديمة في محافظة صعدة لنفس هذا التدمير، إلى جانب السد القديم في محافظة مأرب، والمدينة التاريخية براقش، والأضرحة القديمة الموجودة في محافظة حضرموت، وغيرها من المواقع الأثرية في مختلف المحافظات اليمنية وهي كلها خسائر دائمة ولا يمكن تعويضها.

كما تم تدمير معظم الآثار التاريخية في "حديبو"، ومن بينها القباب التاريخية لمساجد يعود تاريخها إلى قبل ٧٥٠ سنة، ونهب ما تحويه من مخطوطات نادرة ترجع إلى الفترة الإسلامية المبكرة. ولم يقتصر الأمر على هذا التدمير للممتلكات الثقافية بل تعداه إلى الممتلكات الطبيعية، بل وسرقة أشجار دم الأخوين التي لا توجد سوى بجزيرة سقطري اليمنية، وهي محمية طبيعية ضمن قائمة التراث العالمي، كما سُرقت الطيور والنباتات النادرة والأحجار والشواطئ والتربة من هذه الجزيرة.

نشر موقع ‘‘فرانس. تي في. أنفو’’ الفرنسي في فبراير الماضي تحقيقاً صحفياً كشف فيه عن عملية نهب لتمثال يمني قديم على شكل وعل مصنوع من البرونز، وهو يرمز في المعتقدات القديمة إلى الشمس والقمر والمطر والخصوبة، وأنه قد تم تحديد مصدره الأصلي وهو معبد يمني، ويتبع مملكة قتبان٥٠٠ قبل الميلاد، وتم عرض هذا التمثال في متحف فونتينبلو عام ٢٠١٨م، ثم بعد عام عُرض في متحف طوكيو الوطني، كجزء من مقتنيات مجموعة خاصة، وكما تم عرض عدد ١٥ قطعة، إضافة إلى تمثال برونزي من آثار اليمن، للبيع بمزاد علني بتل أبيب. كما تم تهريب أقدم مخطوطة يمنية في التوراة إلى إسرائيل في مارس (آذار) ٢٠١٦.

تعرضت عشرات المواقع الأثرية في محافظة إب (١٩٣ كيلومتراً جنوب صنعاء) لعمليات تجريف وحفر عشوائي واسع النطاق، من قبل عصابة متخصصة في سرقة الآثار وتهريبها إلى خارج البلاد للمتاجرة بها للبيع عبر مزادات خارجية، ومن ضمن معالم إب الأثرية التي تعرضت للتنقيب العشوائي والنهب موقع "العصيبية" في عزلة جبل عصام بمديرية السدة، وجبل "الرئسي" في عزلة حبير بمديرية ذي السفال، وضريح "الحداد" في عزلة عينان في مديرية السبرة، وحصن "العرافة" بمدينة ظفار التاريخية، وموقع

"مريت" الأثري في السياني، وقبة وسد "يُم" في العدين، وباحة "جامع العمري" في المشنة، وجبل "العود" التاريخي في مديرية النادرة.

التراث الليبي

تعج ليبيا بالمدن الأثرية المهمة التي بُنيت في عصور مختلفة ضاربة في القدم، بينها أكبر مدينتين رومانية ويونانية في العالم، خارج إيطاليا واليونان، وهما لبدة غرب طرابلس، وقورينا أو شحات كما تعرف حالياً، شرق بنغازي. وأغلى فسيفساء في العالم من العصر الروماني موجودة في متحف طرابلس. وأكبر وأجمل مسرحين رومانيين في شمال أفريقيا والشرق الأوسط هما مسرحا مدينتي لبدة وصبراتة (غرب طرابلس)، وأكبر مجموعة رسومات في شمال أفريقيا والحوض المتوسط ترجع إلى عشرة آلاف سنة قبل الميلاد في جبال أكاكوس (جنوب ليبيا)، وفيها أقدم مدينة في العالم بنيت منذ القرن الثامن قبل الميلاد في الصحراء هي مدينة غدامس (جنوب غربي طرابلس)، وهذه المناطق مسجلة في قائمة التراث العالمي. وقد تعاقبت على الأرض الليبية حضارات مختلفة منها الوافدة ومنها المحلية تمثلت في عصور ما قبل التاريخ والحضارة الفينيقية والإغريقية والرومانية والبيزنطية والفاتحين المسلمين والأتراك العثمانيين والمستعمرين الإيطاليين وغيرهم، فضلاً عن موروثات التاريخ الطبيعي الذي ينحدر إلى أزمنة جيولوجية سحيقة أبرزها مكونات ومتحجرات زمن الحياة الوسطى مثل المتحجرات العظيمة للديناصورات.

لكن مع شديد الأسف عانت الآثار والممتلكات الثقافية في ليبيا، إهمالاً شديدًا في السنوات الأخيرة بعد سنة ٢٠١١م، وذلك نظرًا للانفلات الأمني الناتج عن غياب السلطة، وعدم قدرة الجهات المعنية على اتخاذ أي إجراءات ملموسة بسبب ضعف نفوذها وعدم قدرتها على تأدية أي من مهامها المكلفة كالحماية والتنقيب المصرّح وتوثيق وتسجيل القطع الأثرية المُكتَشفة، بالإضافة إلى انهيار الاقتصاد الليبي بسبب انقطاع اصدارات النفط في فترات متقطعة على مدى السنوات الماضية، الذي شجع العاطلين عن العمل أو الذين فقدوا وظائفهم بسبب الاضطرابات التي عانى منها المجتمع بشكل عام، على السرقة والنهب والاتجار بالآثار، بالإضافة إلى غياب الوعي الثقافي والأثري بسبب فقر المناهج التعليمية وتهميشها لجزء كبير من التاريخ الليبي، مما ساهم في عدم الاهتمام بقيمة وأهمية الآثار والممتلكات الثقافية بشكل عام، واعتُبرَت مجرد قطع حجرية بلا معنى، لدرجة انتشار تجارة الآثار بشكل علني على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي!!! وبخلاف البيع الاليكتروني فقد انتشرت عمليات تهريب القطع الأثرية صغيرة الحجم لسهولة نقلها وتهريبها، كالتماثيل الجنائزية النصفية أو رؤوسها المقطوعة والعملات، إذ يصعب تتبعها أو المطالبة بإعادتها، بسبب عدم تسجيلها مسبقًا في بعض الأحيان مما يصعب عملية التبليغ عن فقدانها أو تتبعها فضلاً عن استردادها، إذ تعرضت مصلحة الآثار والمنشآت التابعة لها لسرقات متكررة لتماثيل وقطع خزفية أثرية

عديدة، لتظهر بعدها من جديد في متاحف أوروبية وعالمية، حيث أُعلِن عن العديد من السرقات لمتاحف ليبية، منها سرقة أربعة أوان فخارية من متحف سوسة عام ٢٠١٢م، وسرقة تمثالين من متحف صبراتة عام ٢٠١٣م. وسرقة عدد من القطع المعدنية من متحف مصراتة، وأكثر من ١٠٠ حالة سرقة من متحف بني وليد، وسرقة قطعة سلاح ترجع لأحد المجاهدين الليبيين من متحف السرايا الحمراء بطرابلس.

كما أن مصلحة الآثار الليبية كانت أعلنت بعد أشهر من الانتفاضة الشعبية عام ٢٠١١م، عن سرقة سبعة آلاف قطعة أثرية من مصرف في مدينة بنغازي، معظمها قطع نقدية من الذهب والفضة يرجع عمرها إلى آلاف السنين كانت محفوظة داخل المصرف منذ ستينيات القرن الماضي. وقد تم تقدير عدد الآثار المفقودة في ليبيا خلال هذه الفترة بنحو ٩٨٠٠ قطعة من مواقع متنوعة، إضافة إلى ٣٦٤ قطعة ذهبية و٢٤٣٣ قطعة نقدية فضية و٤٤٨٤ عملة برونزية.

ونظرًا لما تعانيه الآثار الليبية من سرقة وتدمير، فقد أعلنت اليونسكو عام ٢٠١٦م عن تسجيل خمس مدن أثرية ليبية في قائمة التراث المهدد بالخطر، بسبب الترميم السيئ أو عمليات النهب والسرقة والتنقيب غير المشروع، أولها مدينة غدامس المعروفة بـ (لؤلؤة الصحراء) ومدينة شحات (قورينيا) الأثرية التي تعاني من النهب والتعدي المتواصل على أراضيها الأثرية بسبب الزحف العمراني والبناء العشوائي، ومدينة لبدة الكبرى، والتي تعد من أشهر المواقع الأثرية الليبية، وتعد واحدة من أجمل مدن الإمبراطورية الرومانية، وقد وضعت ضمن قائمة التراث العالمي عام ١٩٨٢م، ومدينة صبراتة ومنطقة جبال أكاكوس المعروفة بجداريات الفن الصخري وقطع أثرية بدائية تعود لعصور ما قبل التاريخ.

إلا إنه يمكننا القول إن تاريخ السرقات الأثرية من ليبيا لم يكن وليد اليوم أو الأمس القريب، إنما يمتد منذ فترة العهد العثماني بشكل بسيط، ثم فترة الاستعمار الإيطالي التي بدأت سنة ١٩١١م، التي تم فيها تجريف وتدمير الكثير من الممتلكات الثقافية الليبية، وصولاً إلى سنة ٢٠١١م وما بعده حتى يومنا الحاضر.

التراث السوداني

تتنوع الممتلكات الثقافية في السودان تنوعًا كبيرًا يمتد عبر آلاف السنين، حيث إنها تُعد من أقدم البلاد التي سكنها البشر حسب الحفريات التي وجدت فيها مؤخرًا، وهي نقطة اتصال بين شعوب جنوب الصحراء الكبرى وشعوب شمال القارة ومحيط البحر المتوسط، وكذلك تواصلت منذ القدم مع شعوب شرق البحر الأحمر، وتمتلك ٢٠٠ هرم بخلاف المعابد، بالإضافة إلى عشرات المواقع الأثرية، من أشهرها جبل البركل والكرمة، موزعة على عدد ٦ مناطق إدارية، ومساجد وكنائس ومراقد وأسواق أثرية، بجانب متاحف

موزعة على عدة مدن، تؤرخ لحياة البشر والبيئة الحيوانية والنباتية وغيرها، منها متحف السودان القومي ومتحف التاريخ الوطني في الخرطوم. ومع تمدد رقعة المعارك إلى بعض الولايات في إقليم كردفان ودارفور، امتد التدمير إلى أسواق نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور وثاني أكبر مدينة تجارية في السودان، إضافة إلى احتراق أقدم الأسواق الشعبية وأشهرها المعروف بسوق التوابل، وجامعة زالنجي وسط دارفور، وتدمير مبنى جراب الفول في مدينة الأبيض بولاية شمال كردفان، وهو من أقدم مباني الإدارة التركية ويعود تاريخه إلى خمسينيات القرن الـ١٩، ومتحف شيكان في مدينة الأبيض، ومتحف السلطان علي دينار في مدينة الفاشر، ومتحف نيالا بولاية جنوب دارفور، ومتحف السلطان بحر الدين في مدينة الجنينة غرب دارفور.

إن حرب السودان أصبحت تهدد ذاكرة البلد الثقافية التي ظلت شاهدة على حقبها التاريخية المتعاقبة، حيث أدت المعارك المستمرة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ منتصف أبريل/نيسان من العام الماضي إلى تضرر وتدمير عدد من معالم تاريخية وأثرية وثقافية، ففي الخرطوم التي اندلعت فيها شرارة الحرب، أصاب الضرر القصر الرئاسي الذي تُقدّر مساحته بحوالي ١٥٠ ألف متر مربع، ويضم قصرين (القديم والجديد)، ويعود تاريخ وضع حجر أساس القصر القديم إلى عام ١٨٢٥م، بالإضافة إلى المتحف القومي، ومتحف التراث الشعبي، ومبنى البريد القديم، ومكتبة مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية بجامعة أم درمان الأهلية، والتي تضم عديد الكتب والمؤلفات والمخطوطات النادرة، وطوابي المهدية وبوابة عبد القيوم في أم درمان، ومتحف بيت الخليفة في أم درمان والذي يغطي حوالي ١٣ عام من حكم الدولة المهدية، والذي دُمرت بعض آثاره.

ولم يسلم كذلك متحف السودان للتاريخ الطبيعي والذي أُنشئ عام ١٩٢٩م، وتم ضمه لجامعة الخرطوم خلال الحرب العالمية الثانية، والذي يحتوي على عينات مُحنطة تعود لمنتصف القرن الـ١٩، حيث تم سقوط مقذوفات على مبنى المتحف مما أدى إلى خسارة العديد من العينات والمقتنيات من أنواع مختلفة من الحيوانات، وكذلك السجلات الجيولوجية، حيث يضم المتحف عدد١٠٠حيوان من الزواحف والأسماك والثدييات والعقارب تقريبًا، كما يضم قاعة الطيور التي تحتوي على عينات جُمعت من السودان وجنوب السودان في الفترة الممتدة من ١٨٨٥م إلى ١٩٤٥م.

التراث الأفريقي

يمكن القول إن معظم القطع التراثية المنهوبة من القارة السمراء قد وصلت إلى أوروبا بين القرنين التاسع عشر والعشرين - من عام ١٨٨٥م إلى عام ١٩٣٠م – ويمكن عرض نماذج لها على النحو التالي:

في مطلع عام ١٨٩٧م، نشرت صحيفة التايمز البريطانية ما عنونته بعنوان "كارثة" في مدينة بنين النيجيرية؛ إذ دخل الإنجليز المدينة لهدف سياسي، وهو الإطاحة بملك بنين الذي تحدى الإمبراطورية البريطانية؛ حيث قام البريطانيون بهجوم تأديبي له! مقتحمين القصر الملكي، حيث تم القبض علي الملك ونفيه خارج بلاده! ولتغطية تكاليف تلك الحملة قام الجنود الإنجليز بسرقة ونهب الكنوز الملكية والقطع العاجية الدقيقة والمنحوتات والسبائك النحاسية الرائعة والمعروفة باسم "برونز بنين" التي صنعت من قبل شعب إيدو بدءًا من القرن الثالث عشر الميلادي، وانتهى الأمر بوصول حوالي سبعمائة قطعة من أصل أربعة آلاف قطعة إلى المتحف البريطاني، وظلت معروضة به لعقود طويلة، بينما بيعت بقية القطع إلى متاحف ألمانيا والنمسا ثم الولايات المتحدة.

ولم يقتصر الأمر على بريطانيا فنظيرتها الاستعمارية فرنسا، كان لها نصيبها كذلك من القطع الأثرية لبنين، والتي نهبها الفرنسيون خلال الاستعمار في أفريقيا في التسعينيات من القرن التاسع عشر.

وبالرغم من انتهاء الاحتلال للدول الأفريقية إلا أن الغطرسة الاستعمارية البريطانية والفرنسية تجاه المستعمرات السابقة لم تنتهي بالتأكيد؛ فما زالت متاحفهم زاخرة بالمقتنيات الثقافية الأفريقية المسلوبة، إلا أن المنطق يقول إنه نظرًا لأن الاستعمار قد انتهى، فإنه لا يوجد مبرر للاحتفاظ بهذه المقتنيات المسروقة.

وبالرغم من مطالبة اللجنة الوطنية النيجيرية للمتاحف والآثار منذ عقود بإعادة قطعها المنهوبة، إلا أن المتاحف البريطانية ما تزال تعتقد أنها حق لها، أو أنها فدية مدفوعة من قِبل هذه الشعوب مقابل تحرير رقابها من أطواق الرق، وأيديها وأرجلها من سلاسل الاستعباد!!! لدرجة أن اللجنة لجأت بعدها إلى المطالبة فقط باستعارة ممتلكاتها الخاصة!!! وليست فكرة إعارة المقتنيات المسروقة جديدة، فقد اقترح متحف فيكتوريا وألبرت البريطاني إعارة كنوز إثيوبيا إلى بلادها، وتشمل تاجًا من الذهب من القرن الثامن عشر، وفستان زفاف ملكي ومجموعة رائعة وجميلة أخرى، والتي كان قد تم الاستيلاء عليها من قبل البريطانيين في عام ١٨٦٨م، بالإضافة إلى مئات القطع من كنور Maqdala الإثيوبية منذ عام ١٨٦٨م، والتي تشمل قطعًا ذهبية فريدة، ومصنوعات شعبية مختلفة من التراث الإثيوبي، ففي أثناء الحملة الإنجليزية السريعة على الحبشة، جرى نهب المخطوطات التي لا تقدر بثمن، واللوحات والقطع الأثرية من الكنيسة الإثيوبية التي تم نقلها من كثرتها على ظهور عدد ١٥ فيل و٢٠٠ بغل لنقلها إلى مخازنها المؤقتة قبل أن ينتهى بها المطاف موزعة بين المتاحف البريطانية حتى اليوم.

ومن أمثلة التراث الكاميروني التي تم سرقتها، ذلك التمثال الكاميروني Bangwa Queen وهو تمثال منحوت من الخشب يعده شعب الكاميرون من أهم القطع الوطنية بين آثارهم، وقد سُرق التمثال من موطنه

عام ١٨٩٩م وأخذه الألمان إلى بلادهم قبل استعمار الإقليم، غير أنه تنقل بعد ذلك بين تجار القطع الأثرية حتى وصل إلى باريس، وكان يعرض في متحف Musée Dapper حتى أغلق في ٢٠١٧م.

ولكي نتمكن من الانطلاق من هذا الواقع الخطير للتراث في المنطقة العربية ومحيطها، مرورًا بتحدياته، ووصولًا إلى آفاقه المرجوة، فإنه ينبغي أن نقدم إجابات لعدد من الأسئلة:

- ما هو تعريف القانون الدولي للممتلكات الثقافية؟
- ما هي قواعد وبنود القانون الدولي التي تحمي هذه الممتلكات؟
- هل تتمتع كل هذه الممتلكات بضوابط وقوانين الحماية نفسها؟ أم أن القانون الدولي يفرق فيما بينها؟
- متى تفقد هذه الممتلكات الحصانة والحماية المفترضة لها؟
- ما هي المسؤولية المترتبة عن الاعتداءات والانتهاكات التي تلحق بها؟
- وما هو توصيف الجرائم التي ترتكب بحق الممتلكات الثقافية؟
- كيف يحمي القانون الدولي هذه الممتلكات؟

تتمتع الممتلكات الثقافية بحماية خاصة في القانون الدولي أقرتها العديد من المعاهدات، لتضاف إلى الحماية الممنوحة لها باعتبارها ممتلكات مدنية (المادة ٥٢ من البروتوكول الأول لاتفاقية جنيف)، ومن المعاهدات التي حمت هذه الممتلكات اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧م؛ واتفاقية لاهاي لعام ١٩٢٣م حول الحرب الجوية؛ و"ميثاق روريخ" (Roerich Pact or Pax Cultura)- واشنطن ١٩٣٥م؛ وميثاق اليونسكو ١٩٤٥م؛ واتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤م وبروتوكولها الأول؛ ومعاهدتا اليونسكو لعامي ١٩٧٠م و١٩٧٢م؛ والبروتوكولان الإضافيان لاتفاقيات جنيف الأربعة ١٩٧٧م؛ والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ١٩٩٨م؛ والبروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي ١٩٩٩م؛ والإعلان العالمي لحماية التراث الثقافي من التدمير المتعمد ٢٠٠٣م، و بموجب اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤م فإن حماية الممتلكات الثقافية تتضمن وقاية هذه الممتلكات واحترامها. فالوقاية ضرورية وخصوصًا في فترات السلم حيث ينبغي الاستعداد لحماية هذه الممتلكات من الأضرار التي قد تنجم عن نزاع مسلح باتخاذ التدابير المناسبة.

وبشأن سرقة ونهب الآثار، ينص البند الأول من البروتوكول الأول لاتفاقية لاهاى لحماية الممتلكات الثقافية على واجب الدول بمنع تصدير الممتلكات الثقافية من الأراضي المحتلة، ويُلزم البند الثالث دولة الاحتلال وكذلك الدول الأخرى، عند انتهاء العمليات العدائية، إعادة الممتلكات الثقافية، التي جرت مصادرتها خلافًا

للبند الأول، إلى الأراضي التي كانت تحت الاحتلال، كما تنص عدد من الاتفاقات المتعلقة بالحرب العالمية الثانية على رد الممتلكات التي سُرقت، أو جرى الاستيلاء عليها أو مصادرتها.

و لحماية الممتلكات الثقافية توجد ثلاث فئات من الحماية أثناء الصراعات المسلحة، تتوفر طبقًا لتواجد ظروف معينة تحيط بهذه الممتلكات وهذه الفئات هي: الحماية العامة والحماية الخاصة والحماية المعززة، فالحماية العامة توجب احترام الممتلكات الثقافية والامتناع عن أي عمل عدائي ضدها، وكذلك تحريم أية سرقة أو نهب أو تبديد لهذه الممتلكات، وعدم الاستيلاء على الممتلكات الثقافية المنقولة الكائنة في أراضي أي دولة، وكذلك الامتناع عن اتخاذ أي تدابير انتقامية تمس هذه الممتلكات، كما تنص على ضرورة وضع شعار مميز على الممتلكات الثقافية لتسهيل التعرف عليها.

أما الحماية الخاصة فتحددها المادة ٨ من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤م على أنه: "يجوز أن يوضع تحت الحماية الخاصة عدد محدود من المخابئ المخصصة لحماية الممتلكات الثقافية المنقولة، ومراكز الأبنية التذكارية، والممتلكات الثقافية الأخرى ذات الأهمية الكبرى". إلا أن التمتع بالحماية الخاصة لا يتم توفيره إلا بإمكانية تحقق عدة شروط؛ أهمها أن تكون الممتلكات الثقافية واقعة على مسافة كافية من أي مركز صناعي كبير مستهدف أو هدف حربي استراتيجي هام؛ وألا تستعمل هذه الممتلكات لأهداف عسكرية؛ وأن يتم تسجيل الممتلك في السجل الدولي للممتلكات الثقافية تحت نظام الحماية الخاصة من دون احتجاج أي دولة على ذلك، والموافقة على جعل الممتلكات الثقافية تحت الرقابة الدولية، وقد فرض البروتوكول شعارًا خاصًا مميزًا يتحتم وضعه أثناء الصراع المسلح، كما أن لوسائل النقل التي تقوم بنقل الممتلكات الثقافية حماية تكاملية وكذلك للموظفين المفوضين بحماية هذه الممتلكات.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية وضعت نظامًا خاصًا عن كيفية تطبيقها يرتكز على عدة أسس أهمها: نظام الدول الحامية ومعاونة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وضرورة إجراء اتفاقيات خاصة، ونشر الاتفاقية وترجمتها، وتقديم تقرير للمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) كل أربع سنوات حول الإجراءات التي اتخذتها الدولة أو التي تنوي اتخاذها تطبيقًا للاتفاقية. ولكن للأسف، من النادر ما تنفذ الدول هذه الفقرة، حيث إن ٢٠٪ فقط من الدول تلتزم بها.

وبالنظر للتطورات التي حصلت في العالم، وخصوصًا الحروب المدمرة التي طالت الممتلكات الثقافية ودور العبادة من فلسطين إلى لبنان إلى العراق إلخ، وعدم تقديم التقارير من بعض الدول، فإن ذلك يحول دون معاقبة مرتكبي الاعتداءات على هذه الممتلكات. كما أن عدم وضوح بعض النقاط في اتفاقية ١٩٥٤م وضعف الحماية أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية، كل ذلك وغيرها من الأسباب أدت إلى توقيع

البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي في ٢٦ مارس/ آذار ١٩٩٩م والذي أقر مبدأ الحماية المعززة على الحماية العامة والحماية الخاصة للأماكن الثقافية.

وأهم ما جاء في البروتوكول الأول التابع لاتفاقية لاهاي ١٩٥٤م لحماية الممتلكات الثقافية تحت الاحتلال، تعهد دولة الاحتلال بما يلي:

- منع تصدير الممتلكات الثقافية الموجودة على الأراضي المحتلة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التصدير.
- حماية الممتلكات في حال تم نقلها من الأراضي المحتلة.
- تسليم الممتلكات الثقافية عند انتهاء العمليات الحربية.
- عدم جواز استبقاء الممتلكات الثقافية تحت بند التعويضات.
- اتخاذ التدابير الوقائية الفورية بالتعاون مع السلطات الوطنية لحماية الممتلكات الثقافية.

ومع شديد الأسف فإنه في أكثر الأحيان، لم يتم مراعاة هذه القواعد ولا حتى احترامها، فعلى سبيل المثال في العراق، فقد تم نهب وتصدير جزء كبير من الآثار أثناء النزاع، ويكفي أن نذكر بأنه تم نهب أكثر من ١٢٠٠٠ قطعة أثرية منها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى لبنان، حيث تم نهب وتصدير جزء كبير من الآثار وخصوصًا آثار مدينة صور التاريخية، مما دفع بالجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو إلى الطلب من القوات المتعددة الجنسيات في العراق ومن إسرائيل بإرجاع ما تم تصديره إلى مواقعها.

إلا أن البروتوكول الأول لم يمنع التنقيب عن الآثار تحت الاحتلال، وذلك بالرغم من الاقتراح الذي قدمته اليونان آنذاك، بحجة أن الاقتراح قد وصل متأخرًا!!! وأمام انكشاف سوء نوايا الدول الاستعمارية وفضح نواياها أمام الإنسانية، فقد جاء البروتوكول الثاني لعام ١٩٩٩م، لينص على منع أي أعمال تنقيب عن الآثار، باستثناء الحالات التي يكون التنقيب فيها ضرورة لحماية الممتلكات الثقافية، وكذلك منع البروتوكول إجراء أي تغيير في هذه الممتلكات تحت الاحتلال.

وقد نصت القوانين الدولية على استثناءات يتم فيها فقدان الحماية الدولية المخصصة للممتلكات الثقافية، حيث لم تجعل تلك الحماية مطلقة أو دائمة، حيث نصت على أنها تفقد الحماية التي تتمتع بها في حال الإخلال ببعض الشروط سواء أكان بالنسبة للحماية العامة أو الخاصة أو المعززة، فبالنسبة للحماية العامة، تفقد هذه الممتلكات الحصانة والحماية في حالة الضرورة العسكرية الإجبارية والقسرية، كأن تكون هذه الممتلكات

الثقافية قد تحولت من حيث وظيفتها إلى هدف عسكري، ولا يوجد بديل لتحقيق ميزة عملية عسكرية مماثلة للميزة التي يوفرها توجيه عمل عدائي ضد ذلك الهدف، وبوجود إنذار مسبق فعلي. أما فيما يتعلق بالحماية الخاصة، فقد اعتبرت المادة ١١ من الاتفاقية أن الممتلكات الثقافية التي تتمتع بحماية خاصة تفقد الحصانة والحماية في حال استعمالها لأغراض حربية وعند الضرورة الحربية القهرية التي يقررها رئيس هيئة حربية تعادل في الأهمية أو تفوق فرقة عسكرية؛ وإبلاغ قرار رفع الحصانة كلما أمكن إلى الطرف المعادي قبل تنفيذه بمدة كافية؛ وإبلاغ المشرف العام على الممتلكات الثقافية، مع تحديد الأسباب التي أدت إلى رفع الحصانة. أما فيما يتعلق برفع الحصانة عن الحماية المعززة فذلك ممكن أيضًا ولكن تحت عدة شروط وضوابط.

والسؤال المهم الآن الذي نطرحه هو من يتحمل مسؤولية عدم احترام مبادئ القانون الدولي؟

إن عدم احترام مبادئ القانون الدولي لحماية الممتلكات الثقافية يشكل انتهاكًا لهذا القانون تتحمل مسؤوليته الدول والأفراد من وجهتين؛ أولاهما المسؤولية الإنسانية، وهي التي يترتب عليها إعادة الدولة المحتلة الممتلكات الثقافية التي حصلت عليها أثناء الصراع المسلح والاحتلال، ويتم فرض دفع تعويض عليها للدولة المتضررة، وثانيهما المسؤولية الجنائية، حيث حددت المادة ١٥ من البروتوكول الثاني قائمة بالمخالفات الفادحة أهمها:

- استهداف الممتلكات الثقافية المتضمنة تحت حماية معززة بالهجوم.
- استخدام ممتلكات ثقافية متضمنة تحت حماية معززة أو استخدام محيطها المباشر في دعم العمليات العسكرية.
- إلحاق خراب ودمار واسع النطاق بممتلكات ثقافية محمية بموجب الاتفاقية ١٩٥٤م وبروتوكولها الثاني أو الاستيلاء عليها.
- ارتكاب سرقة أو نهب أو اختلاس أو تهريب أو تخريب لممتلكات ثقافية محمية بموجب الاتفاقية.

إن قصف وتدمير الاحتلال الصهيوني للمواقع الأثرية والتاريخية بفلسطين وخصوصًا غزة يشكل خرقًا فاضحًا للقانون والاتفاقيات الدولية لحماية التراث، خاصة الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة ١٩٧٢م، واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩م واتفاقية لاهاى لسنة ١٩٥٤م الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاع المسلح وإعلان اليونسكو العالمي لسنة ٢٠٠١م حول حماية التنوع الثقافي.

استرداد الممتلكات الثقافية المسروقة

ولكي تكتمل الصورة لواقع تراثنا العربي، فسوف نستعرض سريعًا نتائج بعض محاولات استرداد ممتلكاتنا الثقافية المنهوبة من المنطقة العربية ومحيطها لنعرف مدى نجاحها، وما ينبغي عمله لتكون تلك المحاولات أكثر نجاحًا.

طالبت مصر باستعادة حجر رشيد الشهير من المتحف البريطاني منذ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩م، كما أنها قدمت طلبًا سابقًا عام ١٩٢٥م إلى المتحف المصري ببرلين لاستعادة رأس نفرتيتي الذي لا يقل شهرة عن حجر رشيد الآنف الذكر، ولا زال الحجر والرأس في متاحف بريطانيا وألمانيا، بالرغم من أنها قطع فريدة لا نظير لها!!!

نجحت مصر في عام ٢٠١٤م في استرداد عدد ٨ حشوات خشبية تمت استعادتها من العاصمة الدنماركية كوبنهاجن، بعد أن نجحت المساعي الدولية المبذولة في انتزاع حكم قضائي بأحقية مصر في استعادة هذه القطع المهربة، كما تسلمت في عام ٢٠١٥م عدد ٢٤٠ قطعة أثرية بعد أن تم ضبطها في مطار شارل ديجول، بواسطة جهاز X- ray للكشف على الحقائب، كانت مخبأة داخل قطع تذكارية حديثة الصنع مجوفة بغرض التهريب، ونجحت مصر في استلام عدد ١٢٣ قطعة أثرية من الولايات المتحدة الأمريكية، بعد خروجها من مصر بطرق غير مشروعة. وتمكنت مصر أيضًا نفس العام من استرداد لوحة أثرية من بريطانيا، وهي عبارة عن لوحة جدارية من أحد المعابد مصنوعة من الحجر الجيري منقوشة بنقش غائر يمثل الملك "سيتي الأول"، وتسلمت قناعًا أثريًا من ألمانيا، يعود إلى العصر الروماني فيما بين أعوام ٣٠٠ إلى ٥٠٠ ق.م، ونجحت في استرداد ثاني أقدم هيكل عظمى بشرى "هيكل نزلة خاطر" بعد مفاوضات استمرت عشرة أشهر مع جامعة لوفن البلجيكية، والذي استولت عليه بعثة عملت في الثمانينيات من القرن الماضي بقرى مدينة طهطا بسوهاج!!!

وفي عام ٢٠١٦م، استعادت مصر مجموعة من الحشوات الخشبية بعد إيداعها في صالة مزادات بونهامز بمدينة لندن، تمهيداً لعرضها للبيع، والتي تمت سرقتها من قبة الخلفاء العباسيين بجبانة السيدة نفيسة، واستردت إناء حجري من برلين يعود في الأغلب لعصر ما قبل الأسرات، وتمثال من العاج يعود إلى القرن السابع أو الثامن الميلادي. كما استعادت لوحة الزيوت السبعة المقدسة من سويسرا، والتي تعود لعصر الدولة القديمة، وهي مصنوعة من الحجر الجيري، وتضم قائمة للعطور السبعة المقدسة في مصر، ويعلوها اسم وألقاب صاحب المقبرة المدعو "أنومين"، وهي أحد مكتشفات البعثة المصرية الأسترالية عام ١٩٩٦م، بالإضافة إلى لوحة أثرية من الجرانيت الأسود تعود لعصر الأسرة الثلاثين كانت ضمن مسروقات معبد

بهبيت الحجارة بمحافظة الغربية، وأيضًا تم استرداد عدد ٧ قطع أثرية من أمريكا والإمارات وسويسرا عبارة عن مشكاتين سرقتا من مخازن متحف الحضارات، ولوحة جنائزية للمدعو "سشن نفرتوم"، مصنوعة من الحجر الجيري عُثر عليها بالبر الغربي بالأقصر، وغطاء مومياء من الكتان يعود للعصر المتأخر يعلوه طبقة من الجص الملون، ولوح خشبي من العصر المتأخر عبارة عن غطاء تابوت يعلوه مجموعة كبيرة من الرموز الدينية، ويد مومياء، بالإضافة إلى تابوت من الخشب من العصر المتأخر يعلوه طبقة من الجص المرسوم عليه بالألوان قلادة تزينها رسومات هندسية ونباتية. ومن بروكسل، تم استرداد تمثال مزدوج مصنوع من حجر الأستاتيت الأسود لرجل وسيدة واقفين على قاعدة عليها نقوش هيروغليفية لأسماء وألقاب صاحب التمثال يرجع لعصر الدولة الوسطى.

في عام ٢٠١٦م أيضًا تم استرداد مصر لعدد ٤٤ قطعة أثرية من فرنسا تنتمي لعصور مختلفة من الحضارة المصرية القديمة، عبارة عن تمثال لامرأة من الحجر الجيري يعود للعصر الروماني، بالإضافة إلى رؤوس مغازل، وأقراط، وصلبان، وقطع خشبية كانت تستخدم كالآلات الموسيقية تعود جميعها للعصر القبطي. كما استردت مصر من إسرائيل غطاءين لتابوتين من العصر الفرعوني على شكل آدمي ومصنوعين من الخشب والكارتوناج الملون وعليهما عدد من النقوش والزخارف الملونة تم ضبطهما في إحدى صالات المزادات بالقدس عام ٢٠١٢م، واسترت مصر لوحة حجرية تعود لعصر الملك "نختنبو الثاني" من الأسرة الثلاثين، وذلك بعد وقف بيعها بإحدى صالات المزادات بفرنسا، وكذلك تمثال أوشابتى صغير الحجم من المكسيك.

وفي عام ٢٠١٧م، تسلمت مصر عدد ٤ قطع أثرية من أمريكا، بعد نجاحها في إثبات ملكيتها لهذه القطع، واستعادت عدد ١٣ قطعة أثرية إلى جانب مزهرية تحمل اسم الملك رمسيس الثاني من قبرص، كانت قد خرجت من مصر بطريقة غير شرعية.

وفي عام ٢٠١٨م، استعادت مصر غطاء التابوت الأثري، الذي كان قد تم تهريبه إلى الكويت، وعدد ٩ قطع أثرية من فرنسا، وعدد ١٤ قطعة أثرية من قبرص بعد خروجها بطرق غير مشروعة، وعدد ٣ قطع أثرية كان قد تم تهريبها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، واستردت من إيطاليا عدد ١٩٥ قطعة أثرية إلى جانب عدد ٢١٦٦٠ عملة معدنية أثرية.

وفي عام ٢٠١٩م، استعادت مصر قطعة من الحجر الجيري منقوش عليها جزء من خرطوش الملك "أمنحتب الثاني أو الثالث"، ترجع لعصر الدولة الحديثة، كان قد تم عرضها للبيع في إحدى صالات المزادات بلندن، وقد تبين أنها مسروقة من معبد الكرنك، وكذاك عدد ٤ قطع أثرية من إيطاليا عبارة عن قطع من

الفخار، وكذلك تابوت من الخشب المغطى بالذهب لكاهن يدعى "نجم عنخ"، كانت بحوزة متحف المتروبوليتان الذي قام بشرائه من أحد تجار الآثار.

واستردت مصر نفس العام من استراليا الجزء الرابع والمتمم للوحة المدعو "سشن نفرتوم"، كانت قد عثرت عليها بعثة جامعة روما أثناء أعمال الحفائر بمقبرة ششنق رقم - TT27 جبانة العساسيف بالبر الغربى بالأقصر مكسورة إلى أربعة أجزاء، وقد تم اكتشاف هذا الجزء بمتحف جامعة Macquarie بسيدنى - أستراليا، وقد قامت الجامعة بإعادته لوزارة الآثار فور علمها بخروجه من مصر بشكل غير شرعي، وكانت قد نجحت وزارة الآثار في استعادة ثلاثة أجزاء من تلك اللوحة من سويسرا عام ٢٠١٧م، بالإضافة إلى إعادة تمثالين من سويسرا مصنوعة من الجرانيت الوردي لحورس بهيئة الصقر، وتمثال من الخشب لقطة، وعدد ٨ قطع من الفخار من ألمانيا، والجزء العلوى من تمثال من الحجر الجيري لرجل واقف من هولندا.

في عام ٢٠٢٠م، استردت مصر عدد ٥٠٠٠ مخطوطة أثرية، خرجت بطرق غير شرعية، كانت بحوزة متحف "الإنجيل المقدس" بواشنطن، ونجحت في إيقاف بيع ومصادرة لوحة أثرية مهمة كانت بحوزة أحد التجار بنيويورك، بتصريح تصدير مزور يرجع تاريخه لعام ١٩٧٠م. كما استردت عدد ٤٥٠ قطعة أثرية من إمارة الشارقة بالإمارات بناءً على مبادرة كريمة من حاكم إمارة الشارقة، ونجحت مصر في استرداد غطاء تابوت خشبي يعود للعصر المتأخر من إيطاليا.

في عام ٢٠٢١م، أوقفت مصر عملية بيع إلكترونية لآنية أثرية مصرية من الفخار، كان يعرضها أحد المواطنين للبيع في دولة التشيك، وتم التواصل مع السلطات وإيقاف البيع وتم تسليم الآنية للسفارة المصرية في التشيك، واستردت عدد ١١٤ قطعة أثرية مصرية تم نهبها وتهريبها إلى فرنسا، والتي لا تقدر بثمن لما تحمله من قيمة فنية وتاريخية عالية، كما استردت مصر من إيطاليا قطعة أثرية من البرونز لتمثال"باستت" وقطعتين أثريتين من العصور اليونانية والرومانية، الأولى عبارة عن جزء علوى من تمثال لسيدة مصنوع من الفخار، والثانية إناء صغير مصنوع من الفخار له فوهة واسعة ومقبض يربط الفوهة بالبدن، ويعودان للعصر اليوناني ، كانت قد خرجت بطرق غير مشروعة.

وفي سوريا، تم توقيف بيع عدد من القطع الأثرية الهامة، كانت معروضة للبيع في المزادات في لندن مثل النصب الآشوري المسروق من موقع الشيخ حمد عام ١٩٩٩م، وتم توقيف بيعها في ٤ أبريل ٢٠١٤م بطلب من المديرية العامة للآثار والمتاحف السورية بدعم من اليونسكو والإنتربول، ومؤسسة السعادة في لبنان، والبعثة الألمانية العاملة في الموقع، وأيضاً تم توقيف ساكف منقوش عليه شمعدان يهودي مسروق من موقع

نوى جنوب سوريا، وكان التاجر يدّعي بأنه خرج من سوريا منذ عام ١٩٣٦م، ولكن عند عرض الصور والبيانات وبدعم من البعثة الفرنسية العاملة جنوبي سوريا تبين بأن هذا الساكف كان موجوداً عام ١٩٨٨م.

في ليبيا، نجحت محاولة استعادة "حورية قورينا" من إيطاليا بعد عرضها فترة طويلة في متحف الحمامات بروما، ويعزى ذلك النجاح من وجهة نظرنا إلى المصالح التي كانت تربط رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني بالرئيس الليبي معمر القذافي آنذاك، وهو ما دفعه إلى الذهاب إلى بنغازي وهو يحملها مع اعتذار عن استعمار بلاده لليبيا!!!

نجحت ليبيا أيضًا في استعادة رأسين لتمثالين من الولايات المتحدة الأمريكية، وهما يعودان إلى العصر الإغريقي الذي امتد من عام ٦٣٩ ق.م حتى ٣٢٢ ق.م، في إقليم برقة شرق البلاد، وكذلك قطعة مماثلة تنتمي إلى العصر نفسه من البرازيل، والتي تمثل رأس تمثال لأحد "رموز الطب" عند اليونانيين القدماء، والذي كان قد تم سرقته من مدينة قوريني الأثرية (٢٠٠ كيلومتر شرق بنغازي)، في ثمانينيات القرن الماضي، كما استعادت رأسي تمثالين رخاميين لامرأة محجبة ورجل ملتح، سرقا من معبد قورينا (شحات) من الولايات المتحدة الأمريكية، يعود أصلهما إلى العصر اليوناني، فُقدا أيضًا منذ أواخر الثمانينيات في القرن الماضي، وذلك بعد مصادرة سلطات الأمن الأمريكية للتمثالين من أحد معارض مانهاتن بعد أن أدرجا للبيع عبر الإنترنت.

كما أوقفت ليبيا عملية بيع لمجموعة مشكلة من عدد ١١ قطعة أثرية مسروقة بالتنسيق مع السلطات الإسبانية في عام ٢٠١٧م.، أهمها تمثال لامرأة ورأس جنائزي وتمثال جنائزي لبيرسيوني "رمز العالم السفلي في ذلك العصر" وتمثال مغطى الرأس، وكلها كان قد تم سرقتها من متحفي سوسة وشحات عام ٢٠١١م.

في نيجيريا، بعد أعوام من المفاوضات تُوجت جهود المنظمات وثلة من الأكاديميين والمهتمين بمجال التراث باسترداد مئات من ممتلكات تراثية مهمة من القطع البرونزية المسروقة من قصر مملكة بنين السابقة، نيجيريا الآن، والتي أعادتها السلطات الألمانية ويقدر عددها بأكثر من ١١٠٠ قطعة أثرية، حيث عقدت ألمانيا اتفاقيات مع دول أفريقية عدة من أجل إعادة عدد من الآثار المسروقة، بناءً على مطالب استردادها مصحوب بتعويض لدول القارة السمراء عن أعوام نهب واستغلال الفن الأفريقي داخل المتاحف الأوربية، وقد بدأ متحف الإثنولوجيا في برلين والذي يضم نحو ٧٠ ألف قطعة، والتي تعد واحدة من أكبر مجموعات الفن الأفريقي في العالم، في إعادة كنوز وآثار مهمة للدول الأفريقية، وكذلك مؤسسة التراث الثقافي البروسي، أحد أهم المؤسسات الثقافية في ألمانيا، حيث أعادت لكل من ناميبيا ونيجيريا والكاميرون الممتلكات الثقافية التي سرقت من أراضيها خلال الفترة الاستعمارية.

ونتيجة للاتفاق الذي عقده المتحف البريطاني في لندن مع الحكومة النيجيرية عام ٢٠١٨م، لإعادة الكنوز البرونزية من إمبراطورية بنين النيجيرية التي نهبها الجنود البريطانيون عقب غزو بريطانيا للإمبراطورية، فقد أعلنت "كلية يسوع – كيمبردج" أنها ستُعِيد الديك البرونزي المعروف باسم "أوكوكور" "Okukor"إلى نيجيريا والذي تم سلبه عام ١٨٩٧م، كأولى القطع البرونزية التي تُعيدها مؤسسة بريطانية كبرى إلى نيجيريا منذ ما يسمى بـ"الحملة الاستكشافية" عام ١٨٩٧م عندما نهبت القوات البريطانية آلافًا من القطع البرونزية من إمبراطورية بنين، الأمر الذي يضيف زخمًا إلى تنامي حركة إعادة الكنوز النيجيرية إليها.

في ناميبيا، في يونيو ٢٠١٧م، طلبت الحكومة الناميبية رسميًّا من ألمانيا إعادة أداة الملاحة والتنقل البالغ ارتفاعها ثلاثة متر ونصف، والتي يرجع تاريخها إلى القرن الخامس عشر، والتي وضعت لأول مرة على ساحل ناميبيا عام ١٤٩٨م، والتي طبقًا للمصادر التاريخية فإن الرحالة البرتغالي "ديوغو كاو" هو الذي أقامها، والتي قد نُقلت إلى ألمانيا عام ١٨٩٣م بعد أن أصبحت ناميبيا محمية من محميات الإمبراطورية الألمانية آنذاك، وعُرضت في المتحف التاريخي الألماني في برلين، وتعد من القطع الأثرية المهمة حيث ظهرت على خرائط العالم القديم. وقد استجابت الحكومة الألمانية للطلب وأعلنت عن عودة هذه القطعة الأثرية المعروفة باسم "الصليب الحجري" (Stone Cross)، وهي خطوة وصفتها وزيرة الدولة للإعلام والثقافة الألمانية "مونيكا جروسيتس" بأنها تُظْهِر استعدادًا من قِبل بلادها للاعتذار وللتكفير عن ماضيها الاستعماري. كما سلمت ألمانيا دولة ناميبيا مجموعة مكونة من ٢٣ قطعة تشمل إناء مزيناً بثلاثة رؤوس ودمية ترتدي لباساً تقليدياً ومجوهرات ورماحاً قيمة، وكذا اتفقت برلين مع الكاميرون على إعادة تمثال الإلهة نغونسو المسروق منذ ١٢٠ عاماً.

وفي مدغشقر، في نهاية عام ٢٠٢٠ سلمت فرنسا إلى مدغشقر تاجاً من المعدن المطلي بالذهب يعود للملكة رانافالونا الثالثة، وهي الملكة الأخيرة لمملكة مدغشقر وحكمت ما بين عامي ١٨٨٣م و١٨٩٧م.

وفي عام ٢٠٢١ أعادت فرنسا ٢٦ عملاً إلى بنين تم نهبها من قصر أبومي التاريخي عام ١٨٩٢م، كما أعادت فرنسا سيفًا من القرن التاسع عشر مملوكًا للقائد الفقيه الشيخ الحاج "عمر سعيد طعل" الفوتي الذي أسس إمبراطورية "تكرور"، وقاد نضالًا ضد المستعمر الفرنسي في غرب إفريقيا، إلى أن وقّع معاهدة سلام مع فرنسا في عام ١٨٦٠م، وتُوفّي جرَّاء انفجار البارود -وفقًا لرواية شهيرة- في عام ١٨٦٤م، حيث سرقت فرنسا سيفه، واستولت على محتويات مكتبته العلمية الإسلامية، حيث سلّم رئيس الوزراء الفرنسي "إدوارد فيليب" سيف الحاج "عمر" للرئيس السنغالي "ماكي سال" في حفل أُقيم في عاصمة السنغال؛ داكار، وذلك بمشاركة وحضور بعض من ذرية الحاج "عمر" والذين طالبوا بضرورة إرجاع الفرنسيين كتب الحاج "عمر" التي شكَّلت جزءًا من مكتبته الضخمة في سيغو، وأكد "فيليب" إن عودة السيف كانت

"الخطوة الأولى" في مشروع يهدف إلى إعادة المزيد من القطع الأثرية السنغالية الموجودة حاليًا في المتاحف الفرنسية، والتي تحتوي على ما لا يقل عن عدد ٩٠ ألف قطعة أثرية مسلوبة من القارة السمراء.

في اسكتلندا أعادت جامعة "أبردين" إلى نيجيريا قطعة برونزية تمثل الملك أوبا الذي حكم بنين وتم الحصول عليها في مزاد عام ١٩٥٧م.

ولا تزال دولة ساحل العاج تنتظر إعادة ١٤٨ عملاً تراثياً تم نهبها من قبل القوات الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية، ومن بينها طبول تم استخدامها كأداة تواصل بين المجموعات القبلية، والتي كانت قد نقلت إلى فرنسا عام ١٩١٦م، حيث توجد حالياً في متحف برانلي بباريس.

عقبات في طريق استرداد الممتلكات الثقافية

بالرغم من أن الخبراء والكُتَّاب المهتمين بقضية استرداد الممتلكات الثقافية المسروقة من المنطقة العربية ومحيطها من متاحف أوروبا يرون عدم سهولة عملية الاسترداد، إلا إنه من الواضح أيضًا مما سبق أن تنامي ضغوطات الدول والانتقادات الموجهة من مختلف المنظمات الدولية التراثية والحقوقية قد أثَّرا في مواقف الدول الأوروبية، وخاصة بعد إصدار التقرير الفرنسي بتكليف من الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" عام ٢٠١٧م؛ الذي نص على ضرورة إرجاع ما تم الاستيلاء عليه من التراث الأفريقي إلى أوطانه، وكما أعلنت مؤسسة المجتمع المفتوح (OSF) أيضًا عن مبادرة بقيمة ١٥ مليون دولار تهدف إلى تعزيز الجهود الرامية إلى "استعادة الأشياء الثقافية المنهوبة من القارة الإفريقية". بل وافتتح متحف رجكس "Rijks" في أمستردام محادثات مع سريلانكا وإندونيسيا.

وتشمل التحديات التي ستواجهها الدول المطالبة بعودة كنوزها؛ وجود حواجز وضعتها الدول الأوروبية على طرق استعادة هذه الممتلكات، بالإضافة إلى حاجة بلدان كثيرة في المنطقة العربية ومحيطها لا سيما في معظم الدول الإفريقية إلى التدريب على عمليات الحفظ والترميم الدقيق، وتجهيز معامل ترميم متطورة وكذلك متاحف نظرًا لضعف قدرة بعض المتاحف لا سيما الإفريقية على حماية هذه الممتلكات الفنية والحفاظ عليها.

ولا شك أن القطع المستردة سواءً من حيث الكم مقارنة بأعداد غير المستردة، أومن حيث الكيف من حيث كونها قطع فريدة أو مكررة، لا يُذكر مقارنة بما لم يتم استرداده كمًا وكيفًا، حيث ذُكر في أحد التقارير الغربية أن المتحف البريطاني وحده في حوزته مجموعة تضم قرابة ٩٦٠٠٠ قطعة من أفريقيا.

وهذا ما يدعونا إلى طرح سؤال أخلاقي وتاريخي وقانوني عن كيفية انتقال القطع الأثرية إلى المتاحف، بوسائل شملت "السرقة والنهب والإحباط والخداع والموافقة القسرية" وغيرها من الطرق غير المشروعة التي حصلت بموجبها القوى الاستعمارية على هذه المقتنيات؟ ولعل إجابة هذا السؤال تكون أبلغ إذا ما كانت بلسان أحد المتخصصين الغربيين، وهو مارك هورتون أستاذ علم الآثار بجامعة بريستول وخبير علم الآثار، حيث ذكر أن سجل القوى الاستعمارية في البلدان الأفريقية كان مثيرًا للاشمئزاز؛ إذ تم فرض الحكم الاستعماري بواسطة فوهة البندقية، مع شن حملات عسكرية بأعذار واهية، مستشهدًا بحملة بنين عام ١٨٩٧م التي كانت هجومًا عقابيًا على مملكة بنين القديمة التي لم تشتهر بمدينتها الضخمة وأسوارها فحسب، بل بلوحاتها البرونزية والتماثيل المصنوعة من النحاس الاستثنائي المصبوب.

وبخلاف الحملات العسكرية فقد جُمع العديد من القطع الأثرية الثمينة من أفريقيا والشرق الأوسط بواسطة الهواة والمغامرين والموظفين من قبل الاستعمار والتجار والمستوطنين الجشعين الذين لا يأبهون إلى تراث أجدادهم، ولقد تم شراؤها من مالكيها المحليين مقابل أثمان بخسة لا تتناسب مع أهمية القطع، خاصة مع انعدام قوانين وضوابط للحد من تهريبها، فجرى جمعها ونقلها دون رقيب، واستمرت هذه الأنشطة في عصرنا أيضًا ولا زالت مستمرة.

وغالبا ما احتُج بأن حفظ القطع الأثرية في المتاحف الغربية يوفر لها درجة أفضل من الحفظ في متاحف أفريقيا، بينما رد هورتون بأن هذه الحجة تحمل الكثير من المواقف العنصرية التي تنظر للسكان الأصليين على اعتبارهم غير موثوق بهم لحفظ وحماية تراثهم الثقافي، ولو صح ذلك فهو أيضًا نتيجة لما زرعه الاستعمار من جهل وفقر على مدى أجيال.

الخلاصة أن الصورتين المعروضتين عن الحالة الراهنة للتراث في المنطقة العربية ومحيطها من حيث التعرض الداهم للسرقة والتدمير من جهة، وعن محاولات الدول لاسترداد ما تم تهريبه وسرقته عبر عقود إن لم يكن قرون من الزمن مج جهة أخرى، تتكاملان لتشكل صورة واحدة لتراث واحد تكالبت عليه أيادي السلب والتدمير من كل حدب وصوب، وهي الصورة التي دعتنا إلى تقديم مقترح ميثاق عربي لحماية التراث الثقافي والطبيعي، إذ أن المواثيق الدولية لا يتم تفعيلها بشكل مستمر، ولا بشكل عادل على الجميع، إضافةً إلى ما تحويه من نقص ينبغي استكماله، وبنود ينبغي تعديلها.

الميثاق العربي لحماية التراث الثقافي والطبيعي

إن التراث الثقافي والطبيعي قد أصبح مكسبًا استراتيجيًا مهمًا تعتمد عليه أغلب دول العالم في مواجهة تحدياتها والسعي نحو تحقيق آفاقها الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وهو الأمر الذي نستشفه من خلال كثرة المؤتمرات والمواثيق الدولية والتي جمعت معظم دول العالم.

لذا فإنه انطلاقًا من أن أحد أهداف الجامعة العربية المنصوص عليه في ميثاقها، هو تعاون الدول الأعضاء تعاونًا وثيقًا، بحسب نظم كل دولة وأحوالها في شؤون الثقافة والتراث، واعتبارًا للاتفاقيات والمواثيق الدولية المصادق عليها بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية والمنظمات الدولية ذات العلاقة، وعلى وجه الخصوص منظمة اليونسكو في مجال حماية التراث العالمي، وإقرارًا بأهمية التراث المادي وغير المادي من حيث كونه إنتاجًا إنسانيًا ثقافيًا فريداً، يجسد التشكيلات الفكرية والاجتماعية والثقافية والتي عرفها العالم العربي في تنوعها ووحدتها في ذات الوقت، ومن حيث كونه تراثًا مشتركًا بين مختلف المجتمعات العربية وشاهدًا ملموسًا على الثقافة العربية وتفردها بالأصالة، فإن المحافظة عليه صارت بمثابة الحفاظ على هويتها، لا سيما في زمن العولمة، وصارت ضرورة لتسليمه إلى الأجيال القادمة.

أهداف الميثاق

- المساهمة في تمثيل متوازن للدول العربية على لائحة التراث العالمي، بما يعكس التنوع الثقافي والطبيعي للمنطقة العربية.

- تدعيم تنفيذ اتفاقية التراث العالمي في الدول العربية، بما يضمن تحقيق أفضل للمصالح الثقافية العربية، من خلال العمل على توفير المعلومات والمعرفة، وتقديم المشورة العلمية للدول العربية ومحيطها، وتيسير التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والدولية ضمن منظومة التراث العالمي، بما يخدم مواقع التراث العالمي في المنطقة لعربية ومحيطها.

- إنشاء قائمة للتراث العربي، في ضوء ضوابط التصنيف بقائمة التراث العالمي، تحتوي على قيم جمالية وتاريخية ورمزية تمثل الهوية والشخصية العربية من ضمن القيم المحددة للتصنيف.

- تعزيز حماية وإدارة والحفاظ على التراث العربي، لا سيما في المواقع المُدرجة في قائمة التراث العالمي المُعرضة للخطر، من خلال وضع خطط الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لمخاطر الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، والتخطيط للتعافي السريع.

- تطوير التكامل بين سياسات التنمية المستدامة من منظور يتفق مع القيم الأخلاقية العربية في إدارة مواقع التراث العربي.

- تعزيز سبل الوصول إلى المعلومات والمعرفة التي يحتاجها المهنيون والمؤسسات وصناع القرار لحماية التراث العربي بشكل أفضل.

- تعزيز السياسات والأطر القانونية والمؤسسية لتوفير الحماية والإدارة الفعّالة لموارد التراث العربي، وتعزيز الحوكمة الرشيدة لإدارة ممتلكات التراث العربي لتحقيق المستقبل المنشود على نحو أفضل.

بنود الميثاق

1. الدعوة إلى التصديق على هذا الميثاق الخاص بحماية التراث الثقافي والطبيعي بالوطن العربي.

2. العمل على تحقيق الأهداف الواردة في هذا الميثاق.

3. الاستفادة من الاتفاقيات والمواثيق الدولية الصادرة عن منظمة اليونسكو والمتعلقة بحماية التراث المادي وغير المادي، الثقافي والطبيعي.

4. الحفاظ على التراث الثقافي المادي وغير المادي، والتراث الطبيعي بالمنطقة العربية هو بمثابة الحفاظ على الهوية العربية.

5. الحفاظ على التراث العربي هو السبيل نحو إنقاذ الشعوب العربية من محاولات طمس هويتهم وتحويلهم إلى شعوب بلا روح ولا تاريخ.

6. الحفاظ على التراث العربي هو الرابط المتين بين الشعوب العربية.

7. الحفاظ على التراث العربي هو الحافز على التقدم.

8. تأسيس مؤسسة أو مرجعية عربية للخبراء تعمل على اقتراح ومتابعة القوانين التي تحكم مجال حماية التراث وتتعاون مع المنظمات ي الاقليمية، والجامعية العربية، وكذلك مع المنظمات الدولية و منظمة اليونسكو، بما يضمن المصالح والآفاق العربية ، لا سيما في مجال الحماية والحفظ والترميم..

9. وضع مبادئ لتقييم التراث سواء الثابت أو المنقول، الثقافي أو الطبيعي، تشتمل على أسس تتعدى التقييم الشكلي إلى التقييم المتكامل الشامل لجميع عناصره ومكوناته من منظور عربي، ومن خلال فريق متعدد التخصصات من خبراء التراث في العالم العربي.

10. سن قوانين وتشريعات معاصرة للتغيرات الدولية من أجل حماية التراث، والمحافظة على هوية المدن التاريخية.

11. توحيد مفاهيم التعامل مع التراث على اختلاف أنواعه، من حيث التصور والأنظمة وآليات التنفيذ، مع مراعاة خصائص أنظمة مختلف الدول العربية، وعناصر التقائها.

12. دعم المحافظة على الخصائص الثقافية الوطنية للدول مع إبراز التراث المشترك فيما بينها.

13. التعاون بين جميع دول المنطقة العربية ومحيطها من خلال المؤسسات المتخصصة بهدف دراسة التراث من أجل استثماره في إبداعات المستقبل.

14. إنشاء مراكز للتدريب على المستوى العربي، لحفظ وصيانة التراث وتشجيع البحث العلمي في هذا المضمار.

15. تشجيع الشراكات على مستوى الدول العربية ومحيطها بين المؤسسات التراثية المتخصصة والجامعات والمراكز البحثية، لتبادل الخبرات من خلال دراسة الحالات في مختلف الدول العربية، والنشر العلمي المشترك، وعمل مشاريع الترميم المشتركة.

16. وضع مبادئ توضح مفهوم مشترك للترميم، وموجهة الى المختصين في الدول العربية في أعمال الترميم والصيانة، والتي من أهمها ضرورة أن يكون فريق العمل متعدد التخصصات طبقا لنوع وحجم المشكلة.

17. وضع لوائح وإجراءات تطبيقية تضمن توافق مشاريع هدم المباني غير التراثية أو تغييرها أو بناء مبان جديدة أو تغيير المنظر العام لمناطق التراث العمراني أو مواقعه أو محيطها مع الأحكام العامة في قوانين الحفاظ على التراث العمراني واستثماره.

18. عدم ترك مناطق التراث العمراني، وخاصة المناطق التاريخية القديمة، للإهمال والهجر حيث أن تحويلها لمتاحف يعطل أنشطة الحياة الطبيعية بها، والعمل على بعث الحياة فيها من خلال ممارسة الأنشطة الحياتية الاجتماعية والاقتصادية الملائمة لها، في ظل القوانين والتشريعات المنظمة.

19. وضع ضوابط تشريعية خاصة بمناطق التراث العمراني تضمن مراقبة أعداد السكان وعدم تدفقهم بأعداد كبيرة من الريف للسكن فيها أو في محيطها، وكذلك مراقبة حركة مرور السيارات في محيط مناطق التراث العمراني.

20. العمل على زيادة الوعي الثقافي والأثري لدى المواطنين في الدول العربية، والتدقيق في اختيار المسؤولين وأصحاب القرار من ذوي الخبرة والكفاءة والوطنية والادراك لأهمية التراث كميراث حضاري وثروة قومية، والعمل على التسويق له سياحيًا.

21. تشجيع القطاع الخاص في العالم العربي للإسهام في مشروعات الحفاظ على التراث، والترويج لها.

22. ضرورة البحث عن الاستراتيجيات والآليات التي تكفل استمرارية التراث العربي في أفضل صوره النمطية التاريخية والجمالية.

23. ضرورة وضع خارطة قانونية تهدف إلى تنظيم علاقة التراث بالمجالات الأخرى، وهذا بهدف حمايته وصيانته.

24. ضرورة استمرار المطالبة بالقطع المسروقة من الممتلكات الثقافية، إذ أنها بخلاف كونها جزء من الهوية الثقافية، سوف تساهم في عملية إنهاء التأثيرات المتبقية من الاستعمار من الناحية الثقافية والوجدانية.

25. ضرورة تحديد عمل لائحة تحتوي على بيانات تفصيلية عن كل ما تم سرقته من الممتلكات الثقافية من الدول العربية، وأماكن الاحتفاظ بها، كخطوة أولى لعمل طلبات الاسترداد.

26. ضرورة تحويل مناقشة عملية استرداد الممتلكات الثقافية من مناقشة للنخبة فقط، إلى مناقشة على مستوى الشعوب، لأنها تتعلق بهويتهم وتاريخهم وإرثهم.

27. ضرورة تقوية تعاون الدول العربية ودول الجوار فيما بينها، لتبني وجهة النظر الخاصة بشأن تراثهم في إطار المحيط الدولي، وتدعيم مصالحهم في إطار المصالح المشتركة على الصعيد العالمي.

28. ضرورة مطالبة اليونسكو والجهات الدولية المعنية، بتعديل النظم الدولية لحماية التراث في فترات النزاع المسلح، لأنه بالرغم من أن الهدف من وراء إقرار نظام دولي للحماية الخاصة للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح، إنما هو لزيادة درجة الحماية المكفولة لتلك الممتلكات، والعمل على تقليل فرص نهبها أو تدميرها، إلا أن التجربة العملية أثبتت أن هذا النظام لم يحقق الأهداف المرجوة منه، حيث لم يتم حتى الآن إلا تسجيل عدد ضئيل جدًا من الممتلكات الثقافية سواء الثابتة أو المنقولة ضمن تلك المشمولة بالحماية الخاصة بالسجل الدولي الخاص المودع بمنظمة اليونسكو.

29. ضرورة مطالبة اليونسكو والجهات الدولية المعنية، بإضافة عبارات توضيحية محددة لإزالة الغموض في بعض بنود اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤م، مثل عبارة "مسافة كافية"، والتي وردت في سياق أن يكون الممتلك الثقافي واقعاً على مسافة كافية من أي مركز صناعي كبير أو هدف عسكري هام، كالمطارات والموانئ وغيرها، ليتم وضعه تحت نظام الحماية الخاصة، لكي لا تكون عبارات مطاطة؛ تتضارب حولها الآراء من قِبل الأطراف المتنازعة كل حسب ما تقضيه مصلحته، وقد أثبت التطبيق العملي أن هذا الشرط لم يتح لمعظم المواقع التراثية العربية التي تم تدميرها عبر السنوات الماضية ولا يزال مستمرًا، أي حماية وقت النزاعات المسلحة، بالإضافة إلى أن تطور تقنية الحروب واستخدام الأسلحة الحديثة، مثل الصواريخ طويلة المدى وأسلحة الدمار الشامل، لا تدع مجالًا للادعاء بأن الممتلك الثقافي لن يصيبه ضرر من جراء استخدام تلك الأسلحة.

30. المطالبة بتطبيق عقوبات دولية على كل من يتعدى على مواقع التراث الثقافي خاصة خلال الحروب أو الصراعات المسلحة كما حدث في العديد من المواقع والمتاحف بالعراق واليمن وسوريا وغيرها، وما زال يحدث في فلسطين بالرغم من وجود اتفاقيات دولية لحماية التراث كاتفاقية لاهاي.

31. المطالبة بعمل تعديل على بعض بنود الاتفاقيات الدولية بما يتناسب مع الأوضاع الحالية، ومتغيرات الوضع الراهن، نظرًا لعدم الاكتراث بقوانين حماية الآثار والممتلكات الثقافية من قِبل بعض القوى الدولية.

32. المطالبة بعمل إضافة على بنود الاتفاقيات الدولية، فيما يتعلق بتجارة الممتلكات الثقافية التي أسس ورسخ لها الاستعمار الغربي في المنطقة العربية ومحيطها.

33. المطالبة بإعادة جميع القطع الأثرية بلا استثناء إلى أوطانها على نحو دائم، وليس على سبيل الإعارة، وذلك في الحالات التي يتم فيها إثبات الحصول على القطع الأثرية على نحو غير مشروع.

34. المطالبة بإعارات طويلة الأجل للقطع الأثرية إلى المؤسسات المتحفية والمواقع الأصلية التي تنتمي إليها، وذلك في الحالات التي يتم فيها إثبات الحصول على هذه القطع على نحو مشروع.

35. استثناء بعض القطع الأثرية في الحالات التي يتم فيها إثبات الحصول على تلك القطع على نحو مشروع، بأن تكون دعوات إعادتها إلى أوطانها الأصلية على نحو دائم، وليس على سبيل الإعارة، وذلك في حالة القطع التي تحمل دلالات دينية، وتشكل جزءاً من الثقافة العربية أو المحلية، حيث أن الكثير من القطع المنهوبة تحمل أهمية تتعلق بالطقوس في الأماكن التي سلبت منها، إذ أن القيمة التي تحظى بها الكثير من القطع الأثرية العربية المسلوبة ترتبط بمواقعها في أوطانها.

36. المطالبة بالحصول على رسوم سنوية من الدخول المتحصل عليها من وراء عرض الممتلكات الثقافية العربية في متاحف الدول الغربية، وذلك في حالة إصرار حائزي تلك الممتلكات غير الحقيقيين على عدم عودتها إلى أماكنها الأصلية، نظرًا لتحولها بالفعل إلى جزء من منظومة اقتصادية وثقافية عالمية تتحرك دون مشاركة أصحابها الأصليين.

37. تفعيل دور خبراء التراث في العالم العربي في تقديم الخبرات والدعم العلمي والتقني والتكنولوجي لتهيئة المتاحف بالمنطقة العربية ومحيطها، بكل وسائل الحفظ والصيانة والعرض والتخزين العلمي الحديث للقطع الأثرية، لا سيما المتاحف الجديدة التي تم تأسيسها في أرجاء متفرقة في محيط المنطقة العربية، مثل المتحف السنغالي للحضارات السوداء في داكار ومتحف يميسي شيلون للفنون في لاغوس، وذلك لإبطال حجة الدول المستحوذة على الممتلكات الثقافية لرفض مطالب إعادتها إلى بلدانها الأصلية، والتي تتركز حول عدم وجود متاحف وثقافة مناسبة لعرض وصيانة هذه الممتلكات.

38. نشر فكرة إنشاء متاحف جديدة لاستقبال القطع المستردة، كإهداء وطني أو إنساني من رجال الأعمال أو الأثرياء من محبي الفنون في مختلف دول العالم، بحيث تحمل أسماءهم سواء من باب التكريم أو الدعاية، أو بتمويل من اليونسكو ولو على شكل قرض حسن، يتم سداده من رسوم دخول زيارة تلك القطع في متاحفها الوطنية على مدى زمني معين، بحيث يتم الترويج لها باعتبارها وجهات محتملة لأي قطع مستردة إلى أماكنها الأصلية.

39. ضرورة الالتزام بنهج متوازن لحماية التراث العربي على اعتباره جزء لا يتجزأ من التراث الديني الإسلامي إذ أن هناك اتصالاً وثيقًا بين التراث العربي والإسلامي، كما هو الحال في مدينة القدس الشريف وغيرها، وبالتالي المحافظة عليه يعتبر جزء من المحافظة عـلى التراث الإسلامي.

40. ضرورة الالتزام بمنهج متكامل يهدف إلى دمج التراث وتوظيفه بطرق تتناسب مع مقوماته وتمكن من الاستفادة منه وفق المتطلبات المعاصرة للشعوب العربية.

41. مخاطبة المتاحف الغربية بضرورة التوقف عن شراء القطع الأثرية المُهَربة من الدول العربية ومحيطها، لأن هناك العديد من القطع الأثرية التي تم تهريبها، وفي طريقها للبيع إلى تلك المتاحف، في ظل الظروف الإقليمية الراهنة.

42. الدعوة لاجتماع بين الدول العربية و والدول المحيطة في اسيا وافريقيا مع الدول الأوربية ذات الحضارة القديمة كاليونان، لعقد مؤتمر لعرض ومناقشة التعديلات والإضافات المقترح عملها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية، تمهيدًا لتقديمها إلى اليونسكو والجهات الدولية المعنية.

القاهرة في 2024/03/10

المراجع

1- اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام 1954.

2- البروتوكول الأول الملحق باتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام 1954.

3- اتفاقية فينا لقانون المعاهدات الدولية لعام 1969.

4- اتفاقية اليونسكو بشأن التدابير الواجب اتخاذها لخطر ومنع استيراد وتصدير ونقل مليكة الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة 1970.

5- اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي 1972.

6- الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، المتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة لعام 1977.

7- الملحق (البروتوكول) الثاني الإضافي اتفاقيات جنيف، المتعلق بحماية ضحايا النزاعات غير الدولية، لعام 1977.

8- البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية لاهاي لعام 1954، الخاص بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، لعام 1999.

9- اتفاقية اليونسكو (حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه) 2001.

10- اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي الشفهي 2003.

11- اتفاقية اليونسكو لاسترداد واستعادة الأموال الثقافية المسروقة والمصدرة بطريقة غير مشروعة 1995.

12- الملحق (البروتوكول) الإضافي الثالث لاتفاقيات جنيف بشأن الشارة المميزة للحماية الدولية، لعام 2005.